بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

EUROMED MIGRATION
هجرة

منفذ من طرف
ICMPD
International Centre for Migration Policy Development

# دراسة يوروميد للهجرة 5

# كيف تناولت وسائل الإعلام في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط قضية الهجرة في 2019-2020؟

المؤلفة: ماجدة أبو فاضل

**© الاتحاد الأوروبي، 2022**
إنّ المعلومات والآراء الواردة في هذه الدراسة خاصة بالمؤلّف (المؤلّفين) ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي.
لا تتحمل مؤسسات وهيئات الاتحات الأوروبي ولا أي شخص يعمل باسمها مسؤولية أي استعمال محتمل للمعلومات الواردة في هذه الدراسة.

# المحتويات


مقدمة ..... 4

الفصل الأول - الاستقطاب في التقارير الإعلامية ..... 6

الفصل الثاني - آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التقارير الإعلامية وتغطية القضايا المرتبطة بالهجرة ..... 15

الفصل الثالث - الجوانب الاقتصادية والسياسية - ما تعنيه وكيف تؤثر على التقارير الإعلامية حول الهجرة ..... 18

الفصل الرابع - أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في التغطية الشاملة للهجرة في المنطقة ..... 24

الفصل الخامس - موقف وسائل الإعلام تجاه المهاجرين وقضية الهجرة، والهجرة في وسائل الإعلام قديماً وحديثاً ..... 26

المراجع ..... 34

البلد الأول – المغرب ..... 35

البلد الثاني – الجزائر ..... 35

البلد الثالث – تونس ..... 37

البلد الرابع – ليبيا ..... 39

البلد الخامس – مصر ..... 39

البلد السادس – لبنان ..... 41

البلد السابع – الأردن ..... 46

استنتاجات ..... 48

# مقدمة

تراجع اهتمام وسائل الإعلام في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط عن موضوع الهجرة خلال الفترة بين عام 2019 وعام 2020 بعد أن كان قد نال اهتمام الكثير من وسائل الإعلام المطبوعة، والبث الإذاعي، وعلى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في السنوات السابقة.

إن صور إيلان كردي، الطفل السوري ذي الخلفية الكردية البالغ من العمر ثلاث سنوات والذي تم العثور عليه هائمًا على وجهه على شاطئ في تركيا في سبتمبر 2015، تصدرت عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم وظهرت بشكل بارز في نشرات الأخبار التلفزيونية وكذلك عبر الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.[1]

كما لفتت الانتباه الدولي إلى محنة اللاجئين الفارين من مناطق النزاع، أو الغارقين في البحر، أو المهاجرين الذين يحاولون الهروب من الظروف الاقتصادية والمناخية القاسية وظروف إساءة الاستغلال الشخصية مثل الاتجار بالبشر.

ومع ذلك، هناك قصص أخرى لم تُروى لا تُحصى ولا تُعَد حظيت باهتمام أقل في السنوات الأخيرة ولكنها تشهد اهتمامًا إعلاميًا متجددًا حيث إن بلاء فيروس كورونا يلحق خسائر فادحة بأولئك الذين قد نزحوا وعلقوا في طي النسيان في المخيمات أو المنازل بدون حماية طبية كافية، وعدم القدرة المالية على العودة إلى بلدانهم إذا اختاروا ذلك، أو العثور على ملاذات أكثر أمانًا.

لقد حدد يوروميد للهجرة 5، وهو برنامج تموله المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR) وينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، الحاجة إلى إجراء دراسة لتحديد وتحليل العوامل المختلفة التي تؤثر على سرديات الهجرة الإعلامية والتغطية في كل من الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وهذا التقرير هو إلى حد ما متابعة لدراسة أعدها برنامج يوروميد للهجرة في مرحلته الرابعة لنفس المناطق الفرعية في 2015-2016. يسلك هذا التقرير الجديد نهجًا مختلفًا ولكن بنفس الهدف المتمثل في تطوير فهم أفضل للواقع والقيود المفروضة على وسائل الإعلام التقليدية وغيرها وكيف تؤثر هذه العناصر على قدرتها على سرد "قصة الهجرة".

شهد العامان المختاران لهذه الدراسة انخفاضًا في اهتمام وسائل الإعلام بالهجرة في الدول التي شملها الاستطلاع. ويعد ظهور فيروس كورونا وانتشاره في عام 2020 سببًا واضحًا ولا يزال يمثل أولوية إخبارية، وكذلك الأثر الاقتصادي للوباء، والنزاع المستمر منذ أكثر من 10 سنوات في سوريا، واحتدام الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي امتد إلى الأردن المجاورة، والنزاعات في ليبيا والجزائر.

لقد أضافت الجائحة طبقة من البؤس لوسائل الإعلام في الدول الخاضعة للمراجعة. فقد كانوا يعانون بالفعل من التقلصات، وانخفاض التوزيع، وتلاشي إيراد الإعلانات، والمنافسة من المنصات غير التقليدية حيث يتنافس الصحفيون والنشطاء ومروجو الكراهية في الميدان العام. وتضررت وسائل الإعلام المطبوعة بشدة حيث أغلقت العديد من الصحف أبوابها.

1 https://www.theguardian.com/world/2015/sep/02/shocking-image-of-drowned-syrian-boy-shows-tragic-plight-of-refugees

إن العمل من المنزل منذ أن أصبح الفيروس يمثل تهديدًا للصحة العامة أعاق عملية جمع الأخبار لوسائل الإعلام التي تعاني من ضائقة مالية. فعندما كان الصحفيون والمراسلون يغامرون بالخروج للتغطية الحية أو الميدانية، كان تركيزهم على القضايا الأكثر إلحاحًا، لذلك كان من المحتم أن يتم ايلاء قضية الهجرة أهمية ثانوية بالنسبة للأولويات الأخرى.

ومع ذلك، فقد كانت هذه القضية تجول الأخبار من حين لآخر حينما كان يتم تصوير المهاجرين، واللاجئين والعاملين في المنازل على أنهم ناشرون محتملون لفيروس كورونا، أو عندما أثيرت أسئلة حول ما إذا كان سيتم تطعيمهم ضد الجائحة وكيف يتم ذلك. كانت الزاوية التي حظيت باهتمام ضئيل أو معدوم تتمثل في ما يجب فعله مع اللاجئين والمهاجرين الذين أصيبوا بالفيروس ويحتاجون إلى دخول المستشفى للعلاج لكنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج، ولا يمكنهم التنافس مع مواطني بلد ما للحصول على مكان للعلاج في المستشفى، ولا يمكنهم تحمل تكاليف الإمدادات المتضائلة من خزانات الأكسجين.

لقد كانت القصة المتكررة تتمثل في الحلقة اللانهائية من المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة التي يتم بثها من خلال تطبيقات الدردشة ووسائل التواصل الاجتماعي حول اللقاحات وآثارها جنبًا إلى جنب مع إحجام المهاجرين واللاجئين عن التطعيم عندما تُتاح لهم الفرصة بناءً على الروايات الكاذبة التي استهلكوها بسهولة.

يلقي هذا الجزء من الدراسة الضوء على التجارب التي واجهتها وسائل الإعلام في تغطية الموضوع خلال الفترة 2019-2020، وإن كان مع الأخذ في الاعتبار أن النتائج أكثر نوعية ونظرية، وليست كمية وإحصائية بحتة، وقد تكون غير متكافئة إلى حد ما من حيث النطاق.

تستند المعلومات إلى استطلاع رأي تم إرساله إلى الصحفيين، والأكاديميين ومسؤولي المنظمات غير الحكومية وكذلك الأبحاث المستمدة من المقالات الإخبارية والتقارير من المنظمات المتنوعة ذات الصلة بالهجرة. إنه ليس باتا بأي حال من الأحوال ولكنه يقدم مشهدًا عامًا لوجهات النظر، متناقضة أحيانًا في نفس البلد، ويشكل تحديًا للمساعدة في توضيح القضايا للمبتدئين (بما في ذلك ضمن وسائل الإعلام) من خلال خلق الوعي الذي نحن في أمس الحاجة إليه من أجل قضية من غير المرجح أن تختفي في أي وقت قريب.

تتمثل البلدان العربية التي يشملها هذا الجزء في المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، ولبنان والأردن. وعلى الرغم من أن البلد الأخير ليس له حدود على البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه يضم تركيزًا كبيرًا من اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا في موجات على مدى عقود، لا سيما الفلسطينيين، والعراقيين والسوريين.

كما يضم لبنان أيضًا نسبة عالية من اللاجئين - ربع السكان المعروفين حسب بعض التقديرات - أي فلسطينيين، وعراقيين وأغلبهم سوريين. ويوجد في كل من لبنان والأردن عمال مهاجرون من مختلف أنحاء العالم، لكن أعدادهم في لبنان بدأت في التناقص مع ظهور الصعوبات المالية والجائحة في عامي 2019 و2020 على التوالي. لقد شهد لبنان، الذي لطالما كان أرضًا للمهاجرين، ارتفاعًا حادًا غير مسبوق في مغادرة مواطنيه منذ عام 2019 بسبب المشاكل الاقتصادية للبلاد التي تفاقمت بسبب فيروس كورونا وانفجار ميناء بيروت في أغسطس 2020.

وقد واجهت مصر، وليبيا، والجزائر، وتونس والمغرب موجات من مواطنيها حاولوا عبور البحر الأبيض المتوسط بحثًا عن ظروف معيشية أفضل، في أوروبا وخارجها، وكانت هذه الدول تعد بلدان العبور بالنسبة للمهاجرين واللاجئين من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء، أو حتى مناطق الصراع البعيدة مثل سوريا، والعراق وأفغانستان.

كان القاسم المشترك بينها يكمن في الفجوة النسبية في التغطية الإعلامية للهجرة واكتشاف أن الصحفيين كانوا في كثير من الأحيان غير مطلعين على الأوضاع المحلية الخاصة بهم، ناهيك عن البلدان الأخرى.

# الفصل الأول - الاستقطاب في التقارير الإعلامية

كانت قضية الهجرة تعتبر ذات أهمية ثانوية في الإعلام المغربي مقارنة بالمواضيع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والرياضية، والفنية والأمنية. لقد كانت هناك صورة نمطية لقضايا الهجرة في أغلب وسائل الإعلام وتم التعامل مع الموضوع بطريقة عامة وأحادية الجانب. وقد أدت الجوائز التي قدمتها المنظمات الدولية إلى اهتمام فردي ببعض التقارير ولكن الهجرة لم تكن موضوعًا جذابًا لوسائل الإعلام.

وقد صرح أول مشارك مغربي جرت مقابلته من أجل الدراسة (المشارك الأول) قائلا: "عادة ما تأتي الهجرة في الترتيب بعد الأخبار الرسمية، والاقتصادية والسياسية وهناك فرق بين الصيف وأوقات أخرى من العام"، مضيفًا أنه كان هناك ميلًا لتقديم صورة مبسطة عن الهجرة حيث عادة ما يتم التعامل مع القضية بشكل موسمي.

عندما كان المهاجرون المغاربة يعودون إلى ديارهم في الصيف، كانت وسائل الإعلام تركز عليهم، ولا سيما الصحف المطبوعة التي خصصت أحيانًا أقسامًا كاملة للهجرة. وفي المقابل، كانت وسائل الإعلام تغطي الهجرة السرية من المغرب إلى الدول الأوروبية، أو هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء إلى المغرب. كما تم إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية دورية مخصصة للهجرة. وكان محتواها يصور المهاجرين بمزيج من التبسيط، والتحيز والجدية.

وقد صرح مشارك مغربي ثان (المشارك الثاني) في مقابلة قائلا: "الموضوع ليس من أولويات اجندة الإعلام المغربي. ففي الأوقات العادية، المغرب مُصدّر للمهاجرين المغاربة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وهو بلد مضيف للمهاجرين الآخرين؛ القضية ليست ذات أهمية".

وبينما كانت هناك تغطية جيدة في بعض الحالات، كانت هناك أيضًا تقارير وصمت مجموعات المهاجرين المتنوعة من خلال استخدام مصطلحات غير صحيحة ومعاملة غير أخلاقية.

وأشار مشارك ثالث من البلد (المشارك الثالث) قائلا: "للأسف، على الرغم من أن أغلب عمليات الهجرة تتم عن طريق الجو، إلا أننا نرى دائمًا صورًا نمطية تربط الهجرة في المغرب بعملية " الهجرة السرية " أو تلك التي لها لون بشرة مختلف، مثل المهاجرين الأفارقة (جنوب الصحراء)".

تضمنت الصور المؤكدة للمشارك الأول كثرة القوارب، والجثث والمآسي التي واجهها الأطفال المهاجرون وكبار السن، وكذلك أحداث نجاح بعض المهاجرين في الدول المضيفة.

كانت العروض التقديمية ذات شقين: صور عنف عكست واقع سياسة الهجرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، حيث توجد حواجز بين مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، حيث يحاول المهاجرون تسلق السياج الحديدي وتأثير ذلك عليهم، و الجانب الآخر من الصور التي حاولت وسائل الإعلام المغربية الرسمية نشرها تظهر المغرب كدولة رحبت بالمهاجرين غير النظاميين أو سعت لتنظيم أوضاعهم، العملية التي بدأت في 2014.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زاوية الهجرة غير النظامية للمغاربة وغياب الصور عن هؤلاء الأشخاص. ليس بسبب الرقابة ولكن لأن موضوع الهجرة لم يكن موضوعًا جذابًا على مدى السنوات الأربع الماضية. كان أولئك الذين عبروا من المغرب إلى إسبانيا، أو ليبيا، أو جزر الكناري (القريبة من المغرب) مغاربة. وقد وصل إلى جزر الكناري حوالي 10000 مغربي في وقت ما ولكن كان هناك القليل من الصور عنهم لتوثيق وصولهم ووجودهم.

تبذل الشبكة المغربية للصحفيين الاستقصائيين (MIRAJ) جهدًا هائلا لتدريب وسائل الإعلام على الصحافة الاستقصائية، كما فعل Media Diversity Institute (معهد التنوع الإعلامي). ولكن هذا النوع من الصحافة ما يزال في مرحلة مبكرة في المغرب بسبب الاعتبارات المالية وقضايا الروح المعنوية المرتبطة بمخاوف الصحفيين. تجري الشبكة المغربية للصحفيين الاستقصائيين تدريبًا شاملاً من خلال تقديم الصحافة الاستقصائية إلى الجامعات والمؤسسات بتناول موضوع رئيسي يتمثل في الهجرة والاتجار بالبشر بين المغرب وإسبانيا، والمغرب، والجزائر وليبيا.

كانت هناك بضع محاولات لاستخدام الصحافة الاستقصائية، ولكن لم تكن كافية لعرض جوانب مختلفة من الهجرة.

ووفقًا للمشارك الثاني، فهناك صعوبة كبيرة في إعداد التقارير الاستقصائية نظرًا للسياق السياسي، والتوجيهات، ووضع حرية الصحافة في المغرب التي من شأنها تمكين الصحافة الاستقصائية، ولكن كانت هناك تقارير متميزة قام بها صحفيون مغاربة والتي تم الاعتراف بها بواسطة جائزة الإعلام المعني بالهجرة Migration Media Award الممولة من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد أظهرت مجموعة من الموضوعات التي لم تتم معالجتها نقصًا كبيرًا في القصص التي كانت تمثل خطرًا، لا سيما بشأن الاتجار بالبشر وسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة.

لم يكن هناك مشاركون في الاستطلاع من الجزائر. أدى الاضطراب في ذلك البلد الواقع في شمال إفريقيا والمراقبة الصارمة على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي إلى إضعاف حماسة الصحفيين والأكاديميين والنشطاء وآخرين حتى من الرد على رسائل البريد الإلكتروني الواردة من المؤلفة. فقد تم اعتقال على الأقل 190 ناشطًا ومتظاهرًا مناهضًا للحكومة، وفقًا لما أوردته اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين [2] (CNLD). ويعتبر مصيرهم غير معروف. وقد وافق صحفي من خلال وسيط على الرد ولكن قال لنا عبر رسائل فيسبوك لاحقًا:

*"بصراحة، لا يمكنني الرد عليها (هذه الكاتبة)، ولو بإيجاز، بالمعلومات التي يمكن أن تجدها على الإنترنت، والمعلومات التي لديّ ستضيف إلى المشاكل التي أتعرض لها. لا يمكنني ترشيح أي شخص من الجزائر للرد لأنني أخشى أنني قد أتسبب، عن غير قصد، في إيذائه/إيذائها. خارج النطاق التقليدي، تبدو هذه الأسئلة طبيعية جدًا. ولكن وفقًا لمن تعرف منْ أعنيه، نحن في غنى عن الإزعاج، لا أعرف كيف أرد على بريدها الإلكتروني لأنها لن تفهم واقعنا، خاصة في السنوات التي حددتها في استطلاع الرأي. أنا آسف لا يمكنني مساعدتها."*

قال الوسيط، وهو خارج الجزائر، إن البلد في حالة سيئة جدًا، على غرار ما حدث بالاتحاد السوفيتي السابق في حملته لفرض النظام على المعارضين وموجات الاعتقالات، مضيفًا أن زميلًا آخر، صحفي وناشط، قد تم سجنه.

لذلك تم اختيار المعلومات المتعلقة بالهجرة في الجزائر من مختلف وسائل الإعلام عبر الإنترنت وتقارير المنظمات غير الحكومية لفهم المشهد.

في تقرير بعنوان "ارتفاع جديد في عمليات الطرد الجماعي من الجزائر إلى النيجر" (ترجمة) نشر في نوفمبر 2020 من قبل المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين، قال المؤلفون إن السلطات الجزائرية رحّلت خلال الشهر السابق آلاف الأشخاص إلى النيجر.[3]

وكان من بينهم طالبي اللجوء مسجلين وأطفال تم اعتراضهم أثناء عمليات المداهمة عبر البلاد وتم تسليمهم إلى السلطات النيجيرية في أغاديز، أو تم تركهم في الصحراء على الحدود. وذكر هؤلاء المطرودون أنهم تعرضوا لإساءة معاملة شديدة من قبل القوات الجزائرية.

2 https://www.facebook.com/comitenationalpourlaliberationdesdetenusCNLD/

3 تقرير المجلس الأوروبي المعني للاجئين والمنفيين "New Spike in Mass Expulsion from Algeria to Niger"، 6 نوفمبر 2020
https://www.ecre.org/new-spike-in-mass-expulsion-from-algeria-to-niger/

*وفقًا لتقرير مؤسسة المشروع التعاوني Alarme Phone Sahara (آلارم فون صحارى)، تم طرد 6747 شخص على الأقل من الجزائر إلى النيجر في الفترة بين 30 سبتمبر و27 أكتوبر. ويمثل هذا زيادة ضخمة في عمليات الترحيل فقط بعد إعلان وزير الداخلية الجزائري كامل بلجود استراتيجية وطنية حول مكافحة الهجرة "غير القانونية" في البرلمان في 30 سبتمبر.*

وذكر التقرير أن "عمليات الترحيل"، التي تم تنفيذها من خلال "قوافل غير رسمية" إلى المنطقة الحدودية الواقعة بين البلدين، استندت إلى اتفاق ثنائي منذ 2014 حول إعادة مواطني النيجر غير المُسجلين إلى أوطانهم من الجزائر إلى النيجر، مضيفًا أن المرحلين تعرضوا على ما يبدو لسوء المعاملة.

وينقل التقرير عن "لورين سيبرت"، الباحثة في شؤون اللاجئين والمهاجرين في هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، "يحق للجزائر حماية حدودها، ولكن لا يحق لها اعتقال المهاجرين وطردهم جماعيًا بشكل استبدادي، وبينهم أطفال وطالبي اللجوء، دون وجود أي أثر لإجراء الاجراءات القانونية الواجبة".

نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) قبل شهر "في الجزائر: أُجبر آلاف من المهاجرين وملتمسي اللجوء، ومن ضمنهم أطفال، على الطرد إلى النيجر دون القيام بالاجراءات القانونية الواجبة" (ترجمة).[4]

*بالرغم من أنه يحق لكل بلد تنظيم دخول الأجانب إليه، إلا أن معاملة الجزائر للمهاجرين تنتهك التزاماتها حيث صدقت على اتفاقية العمال المهاجرين، التي تحظر عمليات الطرد الجماعي وتتطلب الفحص الفردي لكل حالة.*

وباعتبارها عضوًا صادق على الاتفاقيات الاممية والإفريقية بشأن اللاجئين واتفاقية مناهضة التعذيب، تلتزم الجزائر بمبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحظر العودة القسرية لأي شخص إلى دول قد يواجه بها التعذيب أو قد تعرض حياته أو حريته للخطر. تُحرِّم الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين طرد اللاجئين بصورة قانونية في أراضي بلد متعاقدة إلا لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.

إن مبدأ عدم الإعادة القسرية مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي للاجئين الذي يحظر على الدول طرد أو إعادة (قسرية) اللاجئين إلى مكان تكون فيه حياتهم أو حرياتهم مهددة بسبب عرقهم، أو ديانتهم، أو جنسيتهم، أو انتمائهم إلى جماعة اجتماعية معينة أو إلى رأيهم السياسي. هذا المبدأ تعبر عنه بوضوح المادة 33 من اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. توفر معايير حقوق الإنسان حماية إضافية من الإعادة القسرية بالإضافة إلى ما يوفره قانون اللاجئين بما في ذلك ما يخص الحالات التي يوجد بها خطر داهم للتعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. إن مبدأ عدم الإعادة القسرية معترف به على نطاق واسع كقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهو ملزم لجميع الدول، سواء كانت أطرافاً في اتفاقية عام 1951 أو صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة أم لا.

كما هو الحال في المغرب والجزائر، لم تحتل الهجرة مرتبة متقدمة في قائمة أولويات الإعلام التونسي. كان للاقتصاد، والسياسة، والرياضة والدين الأسبقية لانتمائها إلى قصص الأحداث الجارية.

كانت هناك تقارير جادة تتناول قضايا الهجرة، والمهاجرين واللاجئين في تونس، حيث يعيش عدد ضخم في تونس، سواء كان ذلك بمحض إرادتهم أو بشكل مؤقت إلى حين إتاحة فرصة ما للهجرة إلى أوروبا. لقد عثرت الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على حالات كثيرة من الاتجار بالبشر للاجئين من دول ساحلية إفريقية.

4 مقال منظمة هيومن رايتس ووتش " Algeria: Migrants, Asylum Seekers Forced Out. Thousands, including children, expelled to Niger without due process"، 9 أكتوبر 2020 https://www.hrw.org/news/2020/10/09/algeria-migrants-asylum-seekers-forced-out

وقد صرح المشارك التونسي الذي تمت مقابلته من أجل الدراسة قائلا: "أود أن أشير إلى أن أحد المسلسلات التي عرضت على القناة التلفزيونية الحكومية التونسية خلال شهر رمضان الماضي (2021) تناول قضايا الهجرة غير النظامية من تونس إلى إيطاليا وركز على قضايا اجتماعية، واقتصادية وإنسانية بالغة الأهمية في تونس ومراكز احتجاز المهاجرين في أوروبا.

وأضاف قائلا: "يمكن للمرء أن يقسّم الصور إلى ثلاث فئات رئيسية: الصور على وسائل التواصل الاجتماعي التي عادة ما كانت تشير إلى الطبقات الاجتماعية التي تنجذب إلى فكرة الهجرة غير النظامية (العائلات، والأطفال، والنساء، والمراهقات)، والتغطية الإعلامية التقليدية السائدة (وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية)، حيث إن هناك جاذبية لقصص الاهتمام الإنساني مثل مقبرة في الجرجس للمهاجرين الذين لقوا حتفهم في البحر، أو الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للهجرة.

وفقًا للمشارك الليبي الذي تمت مقابلته، اعتبر الرأي العام الليبي الهجرة وتغطيتها ذات أهمية كبيرة. ومع ذلك، كانت هناك تقارير قليلة حول هذه القضية في الإطار الزمني 2029-2020، وكانت تلك التقارير التي تم نشرها ضعيفة بسبب غياب مجموعات الدعم ونقص المختصين في التحقيق في هذا المجال.

لقد احتلت مصر تقليديًا مركز الصدارة في الشرق الأوسط نظرًا لحجمها، ووزنها السياسي، وتاريخها، وموقعها الجغرافي كدولة عربية وإفريقية، وبسبب حضورها الإعلامي. لكن يبدو أن أولوية الهجرة في الإعلام تثير ردود فعل متناقضة من الصحفيين والخبراء.

بالنسبة لأحد المشاركين من مصر الذين تمت مقابلتهم من أجل الدراسة (المشارك الأول)، فإن الهجرة الوافدة، وبصورة ملحوظة النوع "غير القانوني"، لا تجذب اهتمامًا كافيًا في وسائل الإعلام المصرية المحلية، باستثناء الحملات المؤقتة على فترات متباعدة.

وقال "بشكل عام، بعد تباطؤ موجة الهجرة الوافدة غير القانونية من شمال مصر إلى إيطاليا، ونجاح الدولة في وقفها، تراجع اهتمام وسائل الإعلام بالموضوع. بالنسبة إلى الهجرة الوافدة القانونية، لا يوجد الكثير من النقاش حولها في وسائل الإعلام: بدلاً من ذلك، قد يتم مناقشتها أكثر على المستوى الشخصي في وسائل التواصل الاجتماعي."

وبحسب مشارك مصري ثانٍ تمت مقابلته (المشارك الثاني)، احتلت قضية الهجرة غير النظامية الشائكة المرتبة الثالثة بعد السياسة والاقتصاد، لكنها اتجهت إلى الظهور بقوة خلال الأزمة: اعتقال مهاجرين وافدين غير نظاميين، أو كارثة مثل انقلاب قارب.

وقد صرح مشارك مصري ثالث (المشارك الثالث) قائلا: "في الواقع، أود أن أقول أن الهجرة لم تكن موضوعًا، أو بالأحرى موضوعًا مهمًا لدى وسائل الإعلام المصرية بتاتًا في الحقبة بين عام 2019 وعام 2020". أود أقول أنها تحتل ترتيبًا قريبًا بعد علاقات الاتحاد الأوروبي، ولكن ربما بالقدر نفسه مع موضوع تغير المناخ الذي تم تجاهله."

وعند تصويرها، كانت إما عبارة عن قصص مبسطة مأخوذة من الأخبار الدولية أو إذا كانت تغطية إعلامية محلية، تركز على مجتمعات معينة.

كان المهاجرون السوريون الذين هربوا من الاضطراب في بلدهم واستقروا في مصر موضوعًا للتقارير المختلفة. وتناولت بعض القصص قدرتهم على بدء مشاريع تجارية، خصوصًا الأعمال التجارية المتعلقة بالأغذية، وقدرتهم على النجاح، ولكن هذا يقدم فقط نظرة ضيقة عن الجالية السورية. وفي نفس الوقت، لم يُعرف الكثير عن المهاجرين الأفارقة وقصصهم وتطلعاتهم.

وأضاف المشارك المصري الثالث "أحيانًا، كنت أرى بعض التقارير الصحفية عن النساء المهاجرات ولكن كان لدي شعورًا دائمًا أنه تم تمويلها من قبل بعض المنظمات التي تعمل مع المهاجرين في مصر".

اختلف التصوير الإعلامي للمهاجرين، الوافدين والمصريين المغتربين. وبالرغم من أن الهجرة القانونية لم تكن موضوعًا للحديث عنه في وسائل الإعلام المصرية، إلا أنه ظهر اتجاه معاكس حيث تم تغطية المغتربين المصريين وظهورهم على نطاق واسع من خلال مبادرة أطلق عليها اسم "مصر تستطيع"، بقيادة وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج، لا سيما إذا كان يتم التنويه عن إنجازاتهم الخاصة.

تم تنظيم العديد من المؤتمرات لاستضافتهم. وكانت النتيجة أنه بإمكان المصريين المغتربين العودة لإفادة بلدهم، ولكن وسائل الإعلام لم تذكر أسباب هجرتهم ولا أية ظروف سهلت عودتهم.

قال المشارك المصري الثاني، "كانت الصور عنيفة أيضًا، وتتضمن نشر صور تظهر أشخاصًا غارقين، أو سلطات تقبض على مهاجرين أو عائلات تبكي بحرقة بعد فقدان أحبائهم."

ولكن المشارك المصري الثالث لم يتفق مع ذلك، مشيرًا إلى أن نوع الصور التي تم نشرها في عام 2015 قد اختفت، وكان الكثير منها صورًا لقصة "أوروبية". ركزت صور القصة المحلية على الشركات الناجحة ومحلات بيع المواد الغذائية التي يمتلكها مهاجرون أجانب ويديرونها في مصر.

وذلك قد يكون بسبب أن قصص الهجرة كانت شائعة أكثر في وسائل الإعلام المطبوعة وعبر الإنترنت من التلفزيون، ولكن كانت الصور سلبية، وذلك ما قاله المشارك المصري الرابع الذي تناقد مع المشارك المصري الخامس، لذا كان من الصعب تحديد منْ منهما أكثر دقة.

وأصر المشارك المصري الخامس أنه "لا توجد قوارب موت في مصر ويتم مراعاة استخدام الصور."

كان هناك تقارير استقصائية حول الاتجار بالبشر ولكنها لم تكن محدودة حول الهجرة حيث إنها تتضمن تقارير عن فتيات تم تعينهن بوصفن عاملات في المنازل.

وحسبما صرح المشارك المصري الثالث قائلا: "ومع ذلك، كافح المراسلون المصريون لإجراء صحافة استقصائية حقيقية مع القصص العرضية التي من المرجح أن تظهر في المنشورات عبر الإنترنت مثل "مدى مصر".

كان المشارك الأول من لبنان نافذ البصيرة تمامًا في تحليله للمشهد الإعلامي في لبنان، مشيرًا إلى ثلاثة عوامل جعلت الهجرة واضحة نسبيًا على أساس منتظم:

وجود عدد كبير من اللاجئين في لبنان؛ انتشار العنصرية وكراهية الأجانب من قبل الأحزاب والقادة السياسيين ذوي النفوذ والتغطية العالية، والذين غالباً ما كانوا يلومون اللاجئين حتى عندما لم تكن هناك علاقة لقصص اللاجئين بالأحداث الأخيرة وازدياد هجرة المواطنين اللبنانيين إلى الخارج بسبب الأزمات المتعددة الأوجه التي مرت بها البلاد. ولكن حاذت الموضوعات الأخرى، مثل الازمات الصحية والاقتصادية والسياسية، الأسبقية في التغطية الإعلامية على مدار العامين الماضيين.

وقال: "ظل التصوير الإعلامي للهجرة سلبيًا ومنحازًا إلى حد كبير. لقد تم نشر القصص الأكثر خطورة واحترافية حول الهجرة عبر وسائل الإعلام الالكترونية الجديدة والمستقلة والناشئة بدلاً من نشرها في وسائط الإعلام اللبناني الرئيسية القديمة ذات الاتجاه السائد".

من الصعب فصل قضية الهجرة عن الموضوعات الأخرى في إصدار الأخبار اليومية في لبنان لأنها مرتبطة

بالاقتصاد، والسياسة والأمن، وفقًا للمشاركة الثانية من لبنان الذي تم إجراء مقابلة معها من أجل الدراسة. بالنسبة للبنانيين، كانت الهجرة إجبارية وناجمة عن الجوع، والفقر، وعدم الاستقرار وعدم اليقين، لذا فضل أحد المشاركين تسميتها النزوح. كانت صور الهجرة من لبنان مرتبطة بالأزمات اليومية التي تؤثر على جميع الطبقات الاجتماعية.

أقّرت المشاركة اللبنانية الثانية بإعداد موضوعات صحفية جدية وتحليلات حول أسباب الهجرة، مع العدد الأكبر من القصص التي تركز على الآثار الاجتماعية والاقتصادية بشكل أساسي. وقد تضمنت التقارير في الغالب المهاجرين الشباب وخريجي الجامعات الباحثين عن فرص عمل واستقرار في الخارج، ما أدى إلى "هجرة الأدمغة" وإفراغ البلاد من الكفاءات الأساسية في جميع القطاعات، وبصورة ملحوظة في مجال الطب والمستشفيات التي كانت مميزة في لبنان.

وقالت: "هناك أيضًا ما تطلق عليه وسائل الإعلام "الهجرة غير الشرعية" على "قوارب الموت"، لذا فهناك وفرة من المواضيع والتقارير حول طرق الهجرة غير القانونية وحالات التهريب والتي تعد في الأغلب نتيجة لتفاقم اليأس لدى اللبنانيين الذي انتهى بهم الحال في قصص الموت في البحر أو على البر، حيث يتم الإبلاغ عنها بصورة درامية، بالتركيز على النتائج دون البحث عن السبب أو تقديم أية حلول".

وأضافت المشاركة اللبنانية الثانية، "مع ذلك، عندما تحولت الموضوعات إلى هجرة غير اللبنانيين (اللاجئين السوريين، والفلسطينين والعراقيين)، كان هناك تحيّز يتمثل في استخدام المصطلحات العنصرية، أو لغة كراهية وغضب لوجود أشخاص يعتبرون عبئًا ثقيلاً على لبنان، أو سببًا إضافيًا لأزمات الدولة".

تعد تقارير الهجرة محلية ومرتبطة بالأحداث مثل القصص المأساوية بينما يتم تغطية الأحداث السياسية والاقتصادية على نطاق أوسع في لبنان بالرغم من أن الموضوعات الثلاث مترابطة مثل تأثيرها على البيئة.

وأوضح مشارك ثالث من لبنان قائلا: "يمكن أن يكون خطاب وسائل الإعلام الرئيسية مليء بالإثارة، بينما تتجاوز منصات وسائل الإعلام المستقلة صورة الهجرة بوصفها مشكلة تحتاج إلى حل وإلى تحليل السبب (الأسباب) الهيكلي أو الجذري".

أفاد المشارك الرابع من لبنان أن وسائل الإعلام الشعبية كانت تصور دائمًا الهجرة بطريقة مبسطة لأنها بطبيعتها لم تكن منفتحة على التعقيد، وغالبًا ما تكون منحازة ضد اللاجئين، مع استثناءات مؤيدة للاجئين، لذلك لم تكن أبدًا منصفة على الإطلاق، لأن ذلك كان سيتطلب استثمارًا كبيرًا في الصحافة الاستقصائية.

كما أشار المشارك اللبناني الخامس أنه للأسف، إن المأساة تفرض نفسها لتجعل الهجرة على رأس الأخبار عندما تكون هناك أحداث مأساوية، مع تنميط التغطية الإعلامية للهجرة بشكل عام، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث كان التبسيط المفرط يمثل القاعدة.

كانت هناك تناقضات في التصورات حول المهاجرين: إما تحيز أعمى تجاههم لأسباب دينية أو سياسية، أو وجهات نظر عنصرية لأسباب دينية أو سياسية. كما تم أيضًا توجيه اللوم للمهاجرين واللاجئين بسبب الانهيار الاقتصادي في لبنان وفقًا لوجهات نظر عنصرية، وليست قائمة على أية بيانات بحثية أو احصائية أو علمية. وعلى الجانب الآخر من السلسلة، فقد أعد الصحفيون والنشطاء تقارير استقصائية موضوعية وغير متحيزة، وإن كانت قليلة العدد مقارنة بالتصورات النمطية المنتشرة.

أوضحت المشاركة اللبنانية السادسة أن الهجرة بكل ما فيها من تبدلات كانت موضوعًا حساسًا شائكًا لعدة سنوات، مع عدم وجود اهتمام كاف من المسؤولين بشكل عام ووسائل الإعلام بشكل خاص.

وقالت: "لذا يستطيع المرء القول أن وسائل الإعلام قصرت في التعامل مع هذه القضية بوصفها قضية وطنية تستحق معالجة واهتمامًا أوسع نطاقًا". وهذا واضح جدًا في الإنتاج الإعلامي حيث تكون الموضوعات السياسية ذات أولوية قصوى بينما تظهر تغطية مثل هذه القضايا التاريخية من خلال التقارير التقليدية المبسطة التي لا تخوض في أسباب وعواقب (الهجرة)، سواء كانت سلبية أو إيجابية."

من الناحية العملية، إذا كانت هناك محاولات غير قانونية للهجرة من لبنان يتم إحباطها على الشواطئ اللبنانية، أو الكشف عن المهربين وتفاصيل اعتقالهم، فقد تم إعطاء الموضوع الأولوية في نشرات الأخبار، كما هو الحال في قناة LBCI. إذا لم يكن للموضوع زاوية محلية، فقد يتم نقله إلى الأخبار الدولية في الجزء الثاني أو الأخير للنشرة الإخبارية.

صرح المشارك اللبناني السابع قائلا: "في القناة التي أعمل بها، يتم تناول الموضوع أولاً من وجهة نظر إنسانية، ثانيًا من منظور إخباري بعيدًا عن منظور السياسة" وأضاف أن التغطية الإعلامية شملت مدى الهجرة وأسبابها التي غالبًا ما كانت إنسانية، أو اقتصادية أو سياسية.

عكست صور المهاجرين السياسات التحريرية مع الميل في المبالغة في عرض مشاهد الصعاب مثل تعاسة اللاجئين في مخيمات مزدحمة للغاية، وغير صحية أو داخل غرف مشتركة حيث يعمل المهاجرون من العمال في أوضاع سيئة.

أعرب المشارك اللبناني الثاني عن الأسى إزاء ذلك قائلا: "تستخدم أغلب وسائل الإعلام على المنصات المختلفة العديد من الصور العنيفة مثل صور الأشلاء في البحر والقوارب المنتشرة في كل مكان والجثث على الشاطئ، ولا سيما جثث الأطفال".

ولكن كانت هناك أيضًا تغطية لمحنة المهاجرين من العمال في المنازل والمربيات اللائي تعرضن لسوء المعاملة، وانتهى بهن الحال في إساءة معاملة الأطفال تحت رعايتهن، أو الذين طالهم اليأس بعد سوء المعاملة المستمرة وسلبوا حياتهم بأنفسهم.

ووفقًا للمشارك اللبناني الخامس، عندما يتم بث الصور العنيفة أو يتم نشرها، يتم تحذير الجمهور ولا سيما في وسائل إعلام البث الإذاعي والتلفزي، ولكنها متاحة للجميع على وسائل التواصل الاجتماعي.

قال المشارك اللبناني السابع أن بعض قنوات التلفزيون لا تهتم وتبث صورًا غير آدمية وغير مناسبة، في انتهاك واضح لأخلاقيات الإعلام والذوق الرفيع، بينما آخرون مثل القناة التي يعمل بها لا تبث صورًا عن الجثث، وتغطي وجوه الأطفال، وتعد تقاريرًا عن لمّ شمل الأسر والنهايات السعيدة.

لقد حققت الصحافة الاستقصائية بعض النجاحات في لبنان ولكنها كانت تفتقر إلى الدعم التحريري المستمر والتوجيه، والموارد المالية وإجراءات المتابعة، حيث لم تعتبرها وسائل الإعلام اللبنانية التقليدية كلها أولوية حيث مر الكثير منها بانتكاسات لا تحصى.

ووفقًا للمشارك اللبناني الأول فإنه بالرغم من أن وسائل الإعلام التقليدية استمرت في نشر خطاب سلبي في الغالب، فقد كانت تنُشر قصص الهجرة عبر وسائل الإعلام مستقلة ممولة دوليًا مثل ميغافون، درج، The Public Source (مصدر عام) و Mashallah News (ما شاء الله أخبار).

وقال مشارك إضافي من لبنان "تقوم قناة الجديد بالصحافة الاستقصائية حول الاتجار بالأعضاء والاتجار بالبشر والدعارة القسرية" وهي قناة محلية تستثمر الوقت والموارد لمساءلة المسؤولين عن التزامهم وكشف الفساد.

لقد كانت هناك تغطية متقطعة حول العاملات في مجال الجنس من أوروبا الشرقية - حيث تم توظيف النساء بإدعاء كاذب بوصفهن راقصات أو مضيفات في حانات وفي فنادق رثة - واللائي انتهى بهن الحال بإجبارهن بالقيام بالمزيد من الأعمال وتم نشر هذه القصص أو كشفها على الهواء عندما قامت السلطات بمداهمة أماكن عملهن.

إن ما يوجد في الصحافة الاستقصائية في الإعلام اللبناني لم يستند إلى بيانات علمية وتفاصيل فنية، مع استثناءات قليلة، في رأي المشارك اللبناني الثامن، مضيفًا أن التقارير حول الهجرة كانت تقليدية بطبيعتها ومنفصلة عن مفهوم الصحافة الاستقصائية الحديثة.

كانت بعض التقارير الاستقصائية مخالفة إلى حد ما. تبث المحطات الحزبية قصصًا عن ضرورة حظر دخول اللاجئين والمهاجرين وإرسال هؤلاء الموجودين في البلاد إلى أوطانهم، بينما أصدرت قنوات أخرى تقاريرًا أكثر منطقية حول الاتجار بالبشر والأشخاص الذين يقفون وراءه والأموال المدفوعة مقابل ذلك.

وفقًا للمشاركين الأوائل من الأردن الذين أجريت مقابلات معهم، احتلت قضايا الهجرة، والنزوح واللجوء السياسي مكانًا مهمًا على قائمة أولويات الأخبار في الأردن، وفي تعليقات الأشخاص وفي الخطابات العامة في البلاد.

السبب: غالبًا ما ترتبط الهجرة في الحالة الأردنية بإنشاء الدولة الأردنية وتطورها عبر العصور المختلفة. عاش الأردن النكبة (إنشاء دولة إسرائيل)، وحرب الأيام الستة العربية الإسرائيلية عام 1967، وأحداث الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1990، وحرب الخليج الثانية (1990-1991) وتهجير الأردنيين من الكويت، وحرب الخليج الثالثة (الغزو الأمريكي للعراق عام 2003) ونزوح العراقيين إلى الأردن، والحرب في سوريا (بداية عام 2011) والتهجير السوري.

كانت هذه الهجرات موضوعًا مهمًا عبر وسائل الإعلام ولكنها ارتبطت بالإطار الزمني الذي حدثت به وفور إنتهاء موجة النزوح واستقرار اللاجئين في الأردن، تضاءلت التغطية.

في بداية النزوح أو التحركات السكانية، كانت التغطية الإعلامية تميل للتعاطف تجاه النازحين وكان يتم عرض الموضوع من منظور إنساني ولكن بعد استقرار اللاجئين وتغيّر المواقف السياسية المرتبطة بالنزوح، اختلفت النبرة وارتفعت الأصوات للتساؤل حول التكاليف الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والبيئية والاجتماعية التي تم تكبدها لوجود اللاجئين. لم يكن هناك أقسام أو موضوعات ثابتة حول اللجوء السياسي والنزوح في الصحافة الأردنية، ولم يكن النازحين، على الرغم من أعدادهم الكبيرة، موضوع تغطية إعلامية متسقة ومنتظمة.

قال المشارك الثاني من الأردن "لا يوجد إقبال من الصحافة على تناول وضع المهاجرين. نحن نقدم برنامجًا إذاعيًا عن المهاجرين المصريين ويحظى بمتابعة قوية من المصريين (المهاجرين في الأردن) وبعض المسؤولين الحكوميين ذوي الصلة."

بالرغم من الجهود التي يبذلها بعض الصحفيين في وسائل الإعلام المستقلة المحدود عددها لنشر القصص المتعلقة بوضع المهاجرين في الأردن، أو الإطار القانوني الذي يحكمهم أو سياق الحقوق القانونية المتعلقة بتعرضهم للانتهاكات، فلم يكونوا أولوية أو يتم عرضهم في محتوى الأخبار اليومية. لم تكن صور الموضوعات المتعلقة بالهجرة واضحة للصحفيين أو لوسائل الإعلام بشكل عام.

قال المشارك الثالث من الأردن أنه "حتى إذا تم إبرازهم ضمن موضوعات جوهرية، فإنه لا يتم شرحها بشكل واف، لذا يتم تبسيط القضية ويتم تصويرها بوصفها انتهاكات، مع وجود المنتهك والضحية. حتى الضحية لا يتم تمثيلها بشكل احترافي، بالإضافة إلى أن بعض المحتويات المنشورة تقوم بخلط المفاهيم وتربط الهجرة بخطر التغيير الديموغرافي أو التغيير الثقافي".

كان يتنوع ترتيب الهجرة في الصحف مثل صحيفة جوردان تايمز (The Jordan Times) حسب أهمية الأحداث. كانت تحتل الهجرة المرتبة العليا إذا كانت هناك موجات كبيرة من الهجرة مثل الأزمة "السورية" في عام 2015 وحادثة "قوارب الموت" في البحر الأبيض المتوسط. ولكن بشكل عام، كانت تأتي الهجرة عادة خلف الاقتصاد والسياسة وغيرها من الموضوعات.

كانت تتم مناقشة وضع المهاجرين عندما يحث السياسيون في الظروف الاقتصادية القاسية التي واجهتها البلاد باستخدام لعبة إلقاء اللوم على الآخر بالإشارة إلى أن وجود اللاجئين يشكل ضغطًا هائلًا على الموارد، ما دفع الأردنيين إلى طلب المساعدة من البلدان المانحة في جميع أنحاء العالم. كان يتم استخدام مصطلح "اللاجئون" عند مناقشة البطالة أو عند ارتكاب جريمة تتعلق باللاجئين. عادةً ما يكون المهاجرون عمالاً أو أشخاصًا يأتون بتأشيرات طبية، مثل السودانيين واليمنيين، ويقررون البقاء. يصدر الصحفيون الأردنيون قصصًا عنهم من حين لآخر، ولكن هذا يحدث أكثر من خلال زيارة المراسلين الأجانب.

قال المشارك الأردني الثالث "إن أغلب صور المهاجرين كانت عن الهجرة غير النظامية وأعداد كبيرة من المهاجرين أمام مقر الأمم المتحدة، أو للاعتصامات، أو للقوارب والوفيات، أو الأطفال والنساء المهاجرين الذين أرهقتهم الحياة غير المستقرة".

وقال مشارك رابع من الأردن إن القانون يحظر نشر الصور العنيفة، لذا كانت الصور الأكثر استخدامًا هي عندما كان يلتقي أفراد الجيش باللاجئين على الحدود.

أوضح المشارك الأردني الثالث أنه كانت هناك جدية في معالجة الموضوع في الأردن من خلال التقارير الاستقصائية، لكن ندرة هذه التقارير كانت بسبب ضعف قدرات الصحفيين على التحقيق في مثل هذه المسائل، ونقص إلحاح وسائل الإعلام للبحث والتحقيق، وغياب التمويل الكافي لإصدار القصص، وإعاقة الدولة لوصول الصحفيين إلى المعلومات، الأمر الذي خلق عائقًا كبيرًا.

# الفصل الثاني - آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التقارير الإعلامية وتغطية القضايا المرتبطة بالهجرة

قال المشارك المغربي الثالث عن الجائحة "لقد أثر فيروس كورونا على جميع جوانب الحياة المغربية ولكن كان له تأثير خطير بشكل خاص على المهاجرين بالنظر إلى الحدود المغلقة وصعوبة الحركة. لقد تسبب في تغيير الموقف تجاه الهجرة حيث تحول تركيز كل بلد إلى موارده الخاصة، والإنتاج المحلي والمواطنين."

وقال المشارك المغربي الأول "أدت أزمة فيروس كورونا إلى غياب قضية الهجرة عن الأضواء وكانت التغطية خلال فترة الجائحة ضعيفة على الرغم من ظهور شكل جديد، هم المهاجرون القسريون، أو المهاجرون الذين تقطعت بهم السبل وملتمسي اللجوء الذين علقوا في المطارات ونقاط التفتيش الحدودية في جميع أنحاء العالم لعدة أشهر في ظل ظروف مأساوية وغير إنسانية".

وافق المشارك المغربي الثاني على ذلك قائلاً أن موضوع الهجرة غاب عن وسائل الإعلام المغربية في ضوء تفشي فيروس كورونا وعمليات الإغلاق التام، ولم يتم إعطاء الحجر الصحي حقه من الاهتمام. وأهملت الحكومة المهاجرين نتيجة لذلك.

"الجزائر: إصلاح أنظمة الهجرة واللجوء في وقت الأزمة" (ترجمة) تقرير أعدته Chloe Teevan (كلوي تيفان) نُشر في نوفمبر 2020 من قبل المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية (ECDPM)، وهو مؤسسة فكرية مستقلة رائدة يقع مقرها في هولندا وبلجيكا وتتعاون مع مسؤولين من الوزارات، والمؤسسات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الفكرية، والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة الاجتماعية والأكاديمية من إفريقيا وأوروبا وخارجها.[5]

وهي دراسة حالة وجزء من تقرير أكبر عن أنظمة اللجوء، والاستقبال وحماية المهاجرين، كما هو مذكور في المقدمة، والتي تسعى إلى فهم بعض الديناميكيات التي تقود أو تمنع إصلاح تلك الأنظمة مع اقتراح بعض المداخل الأولية للتعاون الدولي. تم تضمين ثلاث دول أخرى في التقرير: المغرب، ومصر وتونس. تعد الدول الأربعة بلدان منشأ وعبور ومقصد ووجهة، كل منها يتميّز بديناميات معقدة للنزوح والهجرة.

ويكمن القاسم المشترك بين الدول الأربعة في فيروس كورونا الذي "فاقم العديد من القضايا السياسية والاقتصادية الحالية التي تواجهها هذه الدول، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الخدمات العامة، ما يفرض تحديات متجددة للسكان المحليين والمهاجرين على حد سواء."

وكتب مؤلف التقرير في المقدمة أنه ورد في بعض التقارير أن الجزائر تحمي سيادتها بشكل كبير وهي غير راغبة في العمل مباشرةً مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به بشأن إدارة الهجرة. كما تفرض رقابة صارمة على حدودها وتمنع العديد من رحلات المغادرة إلى أوروبا.

5 تقرير المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية (28 ، "Algeria: Reforming migration and asylum systems in a time of crisis" ،(ECDPM نوفمبر 2020 https://ecdpm.org/publications/algeria-reforming-migration-asylum-systems-time-crisis/

*إن التحديات الصعبة التي تواجهها الجزائر، والتي تفاقمت الآن بسبب جائحة كوفيد-19، تعني أن إصلاح أنظمة اللجوء وتحسين معاملة اللاجئين والمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء غير مرجح حدوثه في المستقبل القريب. في الواقع، يبدو أن جائحة كوفيد-19 قد زادت من الضغوطات على الشباب الجزائريين إلى الهجرة ، بينما أدت إلى زيادة الرقابة الحكومية على منْ يسعون إلى دخول الجزائر من إفريقيا جنوب الصحراء.*

لقد أضافت القيود المفروضة على الحركة بسبب فيروس كورونا مستوى آخر من الصعوبات على المهاجرين الذين يسعون إلى دخول الجزائر من إفريقيا جنوب الصحراء. كان للتدابير المشددة وعمليات الإغلاق التام تأثيرًا مباشرًا على الأجانب والمواطنين. في ما يخص التغطية الإعلامية، تغيّرت أولويات الأخبار والميزانية في غرف الأخبار من التغطية المعتادة إلى الأزمة المطروحة. تمت إضافة المزيد من الضغوطات على المراسلين والمحررين لإصدار المحتوى ولمواصلة تغطية موضوعاتهم المعتادة، وبالتالي توسيع الموارد إلى أقصى حد.

في تونس، أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل حتمي على المواقف تجاه المهاجرين وطريقة إعداد تقارير وسائل الإعلام عنهم وعن المشاكل المرتبطة بهم أثناء فترة الجائحة .

ذكر قسم بتقرير أعدته الهيئة التونسية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أن الفترة المشمولة بهذا التقرير شهدت ارتفاعًا في عدد عمليات الاتجار بالبشر وتدهورًا في حالاتهم بسبب الجائحة .

ولعب فيروس كورونا دورًا في المعادلة الليبية. كانت هناك مخاوف من توظيف المهاجرين أو التعامل معهم مع انتشار الجائحة والأمراض المعدية الأخرى.

وقد كتب عدد غير محدد من الصحفيين الليبيين حول تأخر الحكومة في الحصول على اللقاحات والاشتباه في وجود فساد في مكافحة جائحة كوفيد-19 بالنظر إلى مقدار الأموال التي تم إنفاقها على الدواء. علاوة على ذلك، وجهت وسائل الإعلام الانتقاد لأغلب مراكز الحجر الصحي التي ورد في بعض التقارير بأنها تفتقر إلى المرافق والمعدات الكافية.

لقد أدى اقتران فيروس كورونا مع قضية الهجرة إلى انزعاج المصريين، مع تغطية وسائل الإعلام لاستيائهم حول معاملة بعض دول الخليج العربي للجالية المصرية في هذه الدول باعتبارها ناشرة لفيروس كوفيد-19.

ووفقًا لما ذكره المشارك المصري الثاني، اختفت قضية الهجرة الأساسية في مصر في العاميين الماضيين نظرًا لعمليات الإغلاق التام، بالإضافة إلى الخوف من انتقال العدوى في بلدان المنشأ وبلدان العبور والبدان المضيفة.

لقد ألقت جائحة كوفيد-19 بظلالها على الموقف تجاه المهاجرين وكيفية تناول ذلك في وسائل الإعلام اللبنانية فيما يتعلق بالجائحة .

قال المشارك اللبناني الأول أنه "في البداية، تم إتخاذ بعض الإجراءات التمييزية، تحت ذريعة إجراء تدابير فيروس كوفيد، ضد اللاجئين والمهاجرين. ولكن تطور الجائحة إلى درجة أصبحت فيه مثل هذه القصص نوعًا ما غير هامة فيما بعد" .

تم ترجمة تلك الإجراءات التمييزية على أنها تصريحات ضد السوريين والفلسطنيين مع الخوف من كون مخيمات اللاجئيين بؤرة الجائحة نظرًا للكثافة السكانية بها، ومعدلات المواليد المرتفعة بين سكانها وسوء الظروف الصحية. تم اتهام اللاجئين والمشردين بالاستيلاء على ما كان يعد حقًا للبنانيين، ولا سيما الوظائف، في وقت بدأ فيه الاقتصاد بالانهيار، ولم يستطع الأشخاص الوصول إلى حساباتهم البنكية، وكانت ظروف عمليات الإغلاق التام تعني خسائر مالية فادحة.

وأفاد المشارك اللبناني الثامن قائلا: "لقد تجلت سياسات الحزب اليميني في خطاب اللقاح الوسيط، لا سيما حول منْ ينبغي عليه أن يتلقى اللقاح. ودعا بعض (الناس) إلى حرمان اللاجئين والمهاجرين من تلقي اللقاح، بينما دعا آخرون إلى إجبار عمليات الإغلاق في المخيمات لعزل هؤلاء عن بقية البلاد".

ووفقًا لما ذكره المشارك اللبناني الرابع فقد ارتبط تأثير الوباء ارتباطًا وثيقًا بقضايا فشل الدولة وانهيار النظام المالي. وأدت بدورها إلى تغطية عودة المهاجرين من العمال في المنازل والعمال الكادحين إلى إفريقيا وآسيا وزيادة التقارير المعادية للأجانب التي تزعم أن السوريون مسؤولون عن البطالة في لبنان.

لقد عمل العمال السوريون في البناء ووظائف أخرى في البلاد منذ عقود. لكن الصراع في سوريا الذي بدأ في عام 2011 دفع مئات الآلاف من السوريين الآخرين إلى اللجوء إلى لبنان المجاور، ما أثار استياء الكثير من اللبنانيين.

فعندما ظهرت الجائحة لأول مرة، انشغلت وسائل الإعلام اللبنانية بإحصاء عدد الحالات لكل منطقة ومحافظة. وعندما خرج الوضع عن السيطرة قليلاً، تحول القلق إلى كيفية التخفيف منه وكيفية حماية الشخص لنفسه، وكيفية احتواء انتشار الجائحة وكيفية إبقاء المهاجرين واللاجئين بعيدًا بسبب ظروفهم المعيشية غير المستقرة.

ومع تصدّر أخبار اللقاحات عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم، تحول تركيز الإعلام اللبناني إلى كيفية الحصول على الأدوية وتلقيح السكان، حتى ثار جدل حول ما إذا كان ينبغي إشراك المهاجرين واللاجئين في مثل هذه الحملات. وشددت وسائل الإعلام التي شاركت في تيار التوعية على أهمية تطعيم اللاجئين للسيطرة على انتشار المرض.

وأكد المشارك اللبناني السابع، "بالطبع هناك تأثير". يشعر اللبنانيون أن اللاجئين لا يتخذون الاحتياطات اللازمة لمواجهة فيروس كورونا وقد حملتهم بعض وسائل الإعلام مسؤولية جزئية عن انتشار الجائحة ، لكن وسائل الإعلام الأخرى تعاملت معها بصرامة كقصة إخبارية من خلال الإبلاغ عن نسبة الحالات المصابة وكيفية تتبعها، ثم كيفية تطعيمهم لاحقًا".

كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى، تضرر المهاجرون في الأردن بشدة من انتشار فيروس كورونا، ولا سيما الأعداد الكبيرة الذين فقدوا الدخل من الوظائف اليومية وعدم قدرتهم على السفر والعودة إلى ديارهم.

وفقًا للمشارك الأردني الثالث، كانت تغطية مشاكل المهاجرين غير كافية وكانت دون المستوى، وواجه المهاجرون صعوبات عندما فرض الأردن حظر التجول وعمليات إغلاق تام والتي أثرت عليهم سلبًا حيث أغلبهم كانوا عمالا باليومية والقطاعات التي وظفتهم كانت متعثرة.

وذكر المشارك الأردني الثاني، "لقد أصيب المهاجرون بشدة، وفقد الكثير منهم الدخل إذا كان لديهم وظائف يومية وكان عدم القدرة على السفر مشكلة كبيرة بالنسبة لهم".

# الفصل الثالث - الجوانب الاقتصادية والسياسية - ما تعنيه وكيف تؤثر على التقارير الإعلامية حول الهجرة

قال المشارك المغربي الثالث أنه من الناحية الإيجابية، فقد غيّرت الهجرة المواقف نحوها، ما أدى إلى تغييرات في التشريع المغربي، لا سيما في التعامل مع تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي لعبت دورًا نشطًا في هذا المجال، إلى جانب العديد من الهيئات الحزبية والبرلمانية.

لكن المشارك المغربي الأول كان أكثر حذرًا، مشيرًا إلى وجود تفاوت في المواقف، لا سيما النقاش في المغرب حول السماح للمهاجرين بالتصويت في الانتخابات التشريعية. لقد أثارت جدلاً في المقالات الإخبارية التي كان لها تأثيرًا كبيرًا على موقف الحكومة. تم قياس الاهتمام بالموضوع من خلال وجود هيئة رسمية، شبه وزارة، مكلفة بشؤون الهجرة.

كان موضوع المهاجرين مفقودًا على جبهة الإعلام المغربي، تمامًا مثل الأقليات والفئات المهمشة، باستثناء أوقات الذروة، أو أثناء الأزمات، وتعتبر حالة التوترات بين المغرب وإسبانيا في عام 2021 مثالاً رئيسيًا لذلك.

قدم المشارك المغربي الثاني مزيدًا من التفاصيل: لقد مارست وسائل الإعلام تأثيرًا على السياسة العامة للمغرب من خلال تغطية انتهاكات السلطات ضد المهاجرين غير النظاميين والأوضاع غير المستقرة قبل عام 2013.

وغطت وسائل الإعلام المستقلة والحرة، وليست الجهات الرسمية، حركة الهجرة والانتهاكات. "أدى ذلك إلى خلق الوعي بين شريحة من الرأي العام والمدافعين عن حقوق الإنسان".

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرًا مهمًا عن سياسة الهجرة واللجوء، والذي تمت صياغته بعد ذلك في عام 2014. لكن في عام 2019، وأثناء إدارة العديد من الحكومات، كان الموضوع غائبًا عن الساحة بشكل ملحوظ وافتقر إلى الاهتمام السياسي.

"تم إدراج المهاجرين في المساعدة المقدمة للمجموعات الضعيفة خلال فترة الإغلاق المبكرة من مارس إلى يونيو 2020. وأفاد المشارك المغربي الثاني بأنه، بخلاف ذلك لم يكن هناك دعمًا ماليًا أو طبيًا للمهاجرين وابتعدت وسائل الإعلام الرسمية عن الموضوع".

ومن المثير للاهتمام أن المشاركون لم يتفقوا على عدد وأسماء الوزارات أو الهيئات المكلفة بشؤون الهجرة واللاجئين.

أشار المشارك المغربي الثالث إلى عدة جهات رسمية تتعاون في مجال الهجرة واللجوء وتعمل عليها وهي: وزارة الأسرة والتضامن، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة التعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والوزير المنتدب للمغاربة المقيمين بالخارج، والمندوبية السامية للتخطيط، وهي مرجع للمنظمات الدولية ووسائل الإعلام لأن المغرب ليس مجرد بلد عبور بل بلد مضيف، ما يؤدي إلى التعاون فيما بينها جميعًا لتسهيل الأمور.

قال المشارك المغربي الأول أن هناك هيئة رسمية مسؤولة عن قضايا الهجرة - وزارة المغاربة المقيمين بالخارج

وشؤون الهجرة - ولجنة برلمانية تشرف على هذه الأمور من بين مسؤولياتها الأخرى.

حدد المشارك المغربي الثاني ثلاث منظمات رئيسية: وزارة الدولة لشؤون المهاجرين والمغاربة المقيمين بالخارج التي أدارت قضية المهاجرين في المغرب، لكن هذا الواجب لم يعد من اختصاصها. كما أشار أيضًا إلى وزارة الداخلية ومديرية مراقبة الحدود والهجرة. وتعد الهيئة الأحدث لجنة مكافحة الاتجار بالبشر. وتتمثل المؤسسة الرابعة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يرصد مدى التزام المغرب بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمهاجرين، مثل عملية احتجازهم.

واشتكى من أن "المشكلة تكمن في الوصول إلى المعلومات ولا تستطيع وزارة الداخلية الوصول إليها بسهولة في هذا الصدد. وهناك مشكلة أخرى تكمن في المعلومات المتناقضة."

كما أن السؤال عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية/الأجنبية التي تدير شؤون المهاجرين واللاجئين أثمر عن نتائج متباينة.

قال المشارك المغربي الثالث أن هناك "العديد" من المنظمات الدولية العاملة في مجال الهجرة وهي - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والاتحاد الأوروبي، والسفارات وعشرات من المجموعات الأوروبية المرتبطة بقضية الهجرة - حيث تتعاون جميعها وتنظم أنشطة مشتركة.

وذكر المشارك المغربي الأول التعاون الديناميكي مع العديد من المنظمات الدولية، والأوروبية متوسطية والأفريقية وغيرها، لكنه لم يقدم مزيدًا من التفاصيل، منوهًا إلى وجود بعض التنسيق وبعض المنافسة فيما بينها؛ وأجزاء من المعلومات الرسمية من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المصداقية ولكن بعض البيانات ظلت مجزأة وغير كاملة وغير دقيقة.

يعقد المغرب بانتظام منتديات دولية رفيعة المستوى حول قضية الهجرة بالتعاون مع المنظمات الدولية الكبرى.

وحدد المشارك المغربي الثاني المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونيسف بوصفها مصادر رئيسية للمعلومات بالنظر إلى ندرة البيانات الرسمية.

وأوضح قائلا: "نحاول الرجوع إلى معلوماتنا وإحصائياتنا من مصادر مختلفة ومؤتمرات دولية لتجنب الاعتماد على مصدر واحد فقط. وبالطبع لهذه المنظمات مهمتها واستراتيجيتها في نقل رسائلها إلى الجمهور، لذلك فنحن نحاول دائمًا توخي الحذر في التعامل مع التصريحات، والخطب والإحصائيات من المؤتمرات الدولية التي لها حساباتها أيضًا."

بالرغم من التغطية المهنية وذات المصداقية لقضايا الهجرة، إلا أنه لم يكن هناك تغييرًا حقيقيًا في التشريعات في تونس لحماية المهاجرين. وما تزال تونس تتعامل مع قضية الهجرة بموجب قانون 2004 بالرغم من طلبات الخبراء بتعديله وتحديثه وجعله قابلاً لتلبية المعايير التشريعية الدولية.

تصدر الهيئة التونسية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي منظمة عامة ووطنية تتعلق باحترام حقوق الإنسان، وتكافح عمليات الاتجار بالبشر وتقدم هذه الثقافة في تونس وتروج لها، تقارير سنوية شاملة حول هذه القضايا.

كانت وسائل الإعلام السمعية والبصرية التونسية أكثر مشاركة في مناقشة السبب الرسمي وفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالهجرة. تناولت منصات "Inkyfada ونواة والكتيبة ومهاجر" قضية الهجرة بشكل جدي وهادئ في العديد من التقارير الاستقصائية.

لم يعرف المشارك التونسي الذي تم إجراء المقابلة معه كم عدد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي عملت على قضية الهجرة في تونس ولكنه قال أن المنظمات الأكثر إصدارًا للتقارير وتنظيمًا للتجمعات وإعداد ورش العمل تمثلت فى الفروع التونسية للمنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

حيث قال، "إن أغلب تقاريرهم ذات مصداقية ويتم استخدامها بوصفها مرجعًا في التغطية الإعلامية".

كانت قضية الهجرة في ليبيا ممزوجة بختلف الموضوعات الأمنية والسياسية وكانت تتطلب قوانين أكثر تخصصًا، لذا لم تكن هناك تغطية محددة ولا مؤشر على أنها شكلت السياسة والتشريعات والمواقف العامة.

وقال مشارك ليبي، إن الإدارات المرتبطة بقضية الهجرة، مثل ملاجئ النازحين، تخضع لسلطة وزارة الداخلية. يركز قسم مرتبط بالمهاجرين الداخليين بشكل مباشر على مشاكل الوفاق الوطني بين مناطق مختلفة وهناك تركيز على هذا الموضوع من جانب الحكومة حيث يعد النازحون الداخليون واللاجئون أحد أكبر القضايا التي يواجهها الليبيون، أثناء فترات الحروب والنزاع الداخلي.

لا يمكن الحصول على أية معلومات حول عدد المنظمات الدولية التي تدير شؤون الهجرة في ليبيا. كما هو الحال مع أي عدد من الموضوعات، يواجه الصحفيون نقصًا في البيانات ولا توجد قوانين إعلامية تمكنهم من الوصول إلى المعلومات.

لم تشكل التغطية الإعلامية المصرية لقضية الهجرة التشريع أو المواقف العامة، ولكن تم تكليف بعض أعضاء البرلمان بتمثيل المصريين المقيمين بالخارج للحفاظ على علاقاتهم بالوطن وترسيخها.

تتجاوز القضية التوجيه العام والإعلامي حول الهجرة وقد تضمنت أحداثًا حول تقديم فرص عمل للشباب في القرى والمحافظات المعروفة بهجرة شبابها بشكل غير نظامي، بالإضافة إلى ضرورة التدريب على إقامة مشروعات ريادية. أفاد المشارك المصري الثاني، أن أغلب الشباب الذين يسعون للهجرة إلى الخارج رفضوا مثل هذه المبادرات، معتقدين أن السفر للخارج سيحقق لهم ثروات سريعة.

وقال المشارك المصري الثالث، "أية سياسات أو تشريع يأتي من أعلى". "ولم يتم تشكيل أحزاب جديدة قائمة على سياسات الهجرة. أيضاً، فإنه باستثناء الجالية السورية، يتم النظر إلى المهاجرين في مصر بوصفهم أفرادًا عابرين، وبالتالي فإن المواقف العامة ليست أمرًا يمكن الشعور به بشكل كبير. في حالة السوريين (سواء كنت تحبهم أو تكرههم)، فهذه ليست المرة الأولى التي يأتون فيها إلى مصر بوصفهم مهاجرين ويستمرون في البقاء.

وعلى غرار الموجة التي حدثت في أواخر القرن 18، من المتوقع أن يستمروا في البقاء. يمكنهم الاندماج في مصر بشكل أفضل من الجنسيات الأخرى."

أثار السؤال حول منْ كان مسؤولاً عن المهاجرين في مصر، وفي اختصاصه تُدار شؤونهم، إجابات مختلفة.

وتعد وزارة الدولة للهجرة الكيان الحكومي الرئيسي، بينما تتدخل وزارة الشؤون الخارجية في بعض القضايا دون تعارض واضح بينهما كرد فعل لذلك.

وكانت اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر برعاية مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة التضامن الاجتماعي ممثلة في هيئة مبادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة.

كان هناك رد مبهم أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن إعداد مذكرات تفاهم مع وزارات متنوعة لتقديم المساعدة للاجئين، لا سيما أن مصر تعد بلدًا للعبور، وليست بلدًا للجوء.

كان المشاركون غير واثقين من عدد وأسماء المنظمات الدولية المعنية بقضايا الهجرة. فاثنان منهم لم يكن يعرفا، وواحد قام بذكر اسم المنظمة الدولية للهجرة في مصر، وآخر قال أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتعامل مع أغلب الأمور بالتعاون مع الحكومة المصرية، مضيفًا أن المبالغة في الأرقام واضحة في بعض الأحيان لأغراض سياسية. قال شخص واحد أنه لم يسمع مسبقًا بهذه المنظمات، وإذا كانت موجودة، فقد لا يتم تغطيتها إعلاميًا.

قال المشارك اللبناني الأول أنه على عكس اليونان، حيث قامت التغطية الإعلامية لقضية الهجرة بالمساعدة على تشكيل الموقف العام والسياسي تجاهها، أعد الخطاب اللبناني السياسي نبرة صوت وسائل الإعلام عن الهجرة وذلك نظرًا للانغماس السياسي المتطرف لدى أغلب منظمات وسائل الإعلام واتصالاتهم المباشرة بالأحزاب والقادة السياسين.

ولكن نجحت بعض التقارير الاستقصائية في التأثير على المواقف العامة بفضل جماعات المجتمع المدني التي حشدت الدعم بشأن قضية الاتجار بالبشر والتحقيق في ظروف المهاجرين من العمال الأجانب في لبنان.

قال المشارك اللبناني الثامن أنه "بشكل عام، لبنان ليست محصنة من الانعطاف نحو السياسات اليمينية، وهو الأمر الذي تروج له وسائل الإعلام التابعة المرتبطة بالدولة أيضًا". يتم تشويه سمعة المهاجرين من قبل شخصيات سياسية مختلفة لديها منصات إعلامية، والتي بدورها تُترجم إلى موقف عنصري معادٍ للاجئين لا ينفصل عن التواريخ القديمة للعداء المتصور في سياق الحرب الأهلية."

وأفاد المشارك اللبناني الخامس بأنه "في لبنان، لم تؤثر التغطية الإعلامية لقضية الهجرة على السياسة أو التشريع والمواقف العامة. إن نزول مليون شخص إلى الشوارع للتظاهر بسبب الاقتصاد المنهار لم يكن له أي تأثير؛ إن الدولة هنا غير متأثرة".

وقد يكون سبب ذلك أيضًا أن النقاش حول التشريع لهذه المسألة كان غير واضح ومضلل. كانت وسائل الإعلام تميل إلى نقل وجهات النظر والتصريحات دون التدقيق في الجوانب القانونية، وأسباب الهجرة وعواقبها ونتائجها. كان يتم مناقشة قضية الهجرة في بعض الأحيان في اجتماعات البرلمان ومجلس الوزراء بالإضافة إلى بعض اجتماعات الهيئات الحزبية، ولا شيء أكثر من ذلك.

انتشر أثر الالتباس في نشاط الحكومة حيث اختلفت مصالح الوزارات وأولوياتها، بناءً على جداول الأعمال السياسية والطائفية للأحزاب التي تسيطر عليها.

قال المشارك اللبناني الأول إن وزارة الشؤون الاجتماعية (التي دمجت مكتب وزير الدولة لشؤون اللاجئين الذي لم يدم طويلاً) ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووكالات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، والمنظمة الدولية للهجرة التي أدارت الهجرة بطريقة منسقة فاترة الهمة.

ذكرت المشاركة اللبنانية الثانية، التي عملت عن كثب على القضية، وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة العمل، والمديرية العامة للأمن الداخلي، والمديرية العامة للأمن العام، والمديرية العامة لأمن الدولة، ومكتب النيابة العامة، والقضاء والمراكز الأمنية بوصفهم أصحاب المصالح.

وقالت: "لكن كان هناك افتقار للتنسيق بينهم في الغالب، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على أية تغطية

إعلامية دقيقة ومتوازنة عن اللاجئين، والمهاجرين وعمليات الاتجار بالبشر. لذا هناك بيانات متضاربة حول عدد المهاجرين وعمليات تستر على هويات المتاجرين بالإضافة إلى انتمائاتهم الطائفية والحزبية. استكفت النتائج وسائل الإعلام بالقصص عن حالات الوفيات والمفقودين بسبب صعوبة الاستقصاء عن الأسباب."

كانت وزارتا الداخلية والدفاع، لا سيما فيما يتعلق بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، جزءًا من معادلة الاختصاص القضائي.

وأفاد المشارك اللبناني السابع بأنه "لا يوجد تنسيق بينهم في الغالب وتطغى العناصر الطائفية والسياسية والشخصية على كيفية تناول القضية"، وهو ما يفسر المشاكل التي تنشأ عن توزيع المساعدات الخارجية على المحتاجين.

أثنى المشارك اللبناني الأول على "المصداقية العالية نسبيًا للأرقام" التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسات أكاديمية مثل مؤسسة عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية التابعة للجامعة الأمريكية في بيروت بشأن هذه الأمور.

تمتلك معظم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تتعامل مع الهجرة والاتجار بالبشر مكاتب في لبنان وهي: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمؤتمر الوطني للأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية.

قال المشارك اللبناني الثاني أنه "يوجد تنسيق منتظم بين المنظمات الدولية هذه حيث إن أغلبها تابعة للأمم المتحدة لذا تعتمد وسائل الإعلام على إحصائيّاتها. وبالنسبة للبيانات الواردة من الحكومة، فغالبًا ما تكون متضاربة ما يؤدي إلى الالتباس في أحسن الأحوال، والمعلومات السيئة في أسوأ الأحوال، وهو ما ينعكس في التقارير الإعلامية."

تتعامل مختلف الهيئات الدولية بما فيها الهيئات التابعة للأمم المتحدة وبلدان مختلفة خصوصًا في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية مع محنة المهاجرين العاملين في الخدمة المنزلية وعملية دمج المهاجرين السوريين في القوى العاملة. وتعتمد مصداقية الإحصائيّات الصادرة من الحكومة على ما إذا كانت تخضع للمراقبة من خلال المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلي.

رأى المشارك اللبناني الرابع أن "انطباعي هو أنه بسبب مراقبة الإحصائيّات، تعد الإحصائيّات (اللبنانية) الحكومية ذات مصداقية نسبيًا. ومع ذلك، تنتقي العديد من وسائل الإعلام وتختار البيانات التي تفضل نشرها من أجل خدمة أجندتها الخاصة."

اعتقد المشارك اللبناني الخامس أن إحصائيّات الحكومة ليس لها مصداقية وأن أرقام المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية تدين بالفضل لمموليها المعنيين، وذلك يعني أنها ربما قد افتقرت إلى الشفافية. لذا كان يجب على الصحفيين السعي وراء مصادر عدة وإسنادها.

قال المشارك الأردني الأول أنه "حتى الآن، كان تأثير الهجرة والنزوح محدودًا لبعض الممارسات على مستوى الخطاب الوطني أو بعض المناقشات الأكاديمية والعلمية، وقد تم عقد بعض المؤتمرات وورش العمل التي تتناول قضية التغطية الإعلامية التي تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمجموعات الضعيفة أو المهمشة مثل اللاجئين، ولكن لم تتطور هذه المناقشات لتصل للتشريع الوطني أو لتصبح استدلالات حزبية أو سياسية".

لم تشكل التغطية الإعلامية للمهاجرين في الأردن السياسات والقوانين ولكن كان لها تأثيرًا على الرأي العام حيث عكست النبرة بشأن اللاجئين في وسائل الإعلام الأردنية تلك السائدة في الشارع.

وعندما طرح سؤال أية الوزارات في الأردن تدير شؤون اللاجئين والمهاجرين، أعطى المشاركون إجابات مختلفة: تعتبر وزارة الداخلية المعنية بشؤون اللاجئين واللجوء السياسي، وزارة التنمية الاجتماعية، ومديرية شؤون اللاجئين التابعة لمديرية الأمن العام والتي تركز بالكامل على اللاجئين السوريين، ومديرية شؤون العمالة الوافدة بوزارة العمل. هناك مجالات تخصصات تنظيمية وأمنية مختلفة تدير سوق العمل.

تتضمن منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق المهاجرين في الأردن المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمجلس النرويجي للاجئين، من بين آخرين. شكك الصحفيون في بيانات الحكومة بسبب بياناتها غير الدقيقة والمتضخمة لجذب مساعدات المجتمع الدولي، وفقًا لمصدر قال أن هناك تفاوتات بين الإحصائيات الرسمية والإحصائيات التي أصدرتها وكالات الأمم المتحدة، ما خلق إشكالية لأن منظمات الأمم المتحدة تعتمد على أرقام الحكومة الخاصة بوجود المهاجرين واللاجئين.

# الفصل الرابع - أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في التغطية الشاملة للهجرة في المنطقة

تعتمد الشبكة المغربية للصحفيين الاستقصائيين على الخبراء في شؤون الهجرة، ولا سيما الأكاديميين، الذين أجروا بحثًا ميدانيًا عن الموضوع على مدى العقود الأربعة الماضية.

إن محاولة تحديد ما إذا كان هناك أي شخص قام برصد وسائل التواصل الاجتماعي حول مستويات الإساءة في عام 2019 وعام 2020 أصبح أمرًا أكثر تعقيدًا، بسبب ما كان سيتطلبه ذلك من وقت وموارد متاحة.

قال المشارك المغربي الثالث أن المندوبية السامية للتخطيط تقوم بإعداد تقارير، كما يفعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان. فهي هيئات رسمية تراقب الإعلام، وتصدر تقاريرًا سنوية عن الانتهاكات وتضع الاتجاهات اليومية حول هذا الموضوع إلى جانب الأجهزة الأمنية التي لديها خلايا تعمل على هذه القضية.

لم يكن المشارك المغربي الأول على علم برصد وسائل التواصل الاجتماعي، وقال المشارك المغربي الثاني إنه لا يوجد شيء رسمي، على الرغم من وجود مبادرات من قبل منظمات غير حكومية وباحثين.

كان غياب قضية الهجرة عن التغطية الإعلامية المغربية الرسمية والمهنية مرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي، لذلك قدمت المنظمات غير الحكومية مساهمتها، كما فعل مروجي خطابات الكراهية والعنصرية، لا سيما تجاه المهاجرين السود في المغرب من دول إفريقيا جنوبي الصحراء (وقد لوحظت النتائج على المنصات الاجتماعية).

لم يكن المشارك التونسي يعرف ولا يعتقد أن هناك أي أفراد أو مجموعات تقوم برصد وسائل التواصل الاجتماعي في تونس لمراقبة خطاب الكراهية. إن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التي تشرف على وسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعية لديها قواعد صارمة بشأن خطاب الكراهية.

أفاد المشارك الليبي أن بعض منظمات المجتمع المدني الليبية تابعت انتهاكات وسائل التواصل الاجتماعي لكن الصحفيين كانوا خائفين من التعامل مع هذه الموضوعات بطريقة جريئة ومستقلة.

ونظرًا للقيود الصارمة المفروضة على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في مصر، كان من الصعب تحديد ما إذا كان أي كيان أو شخص قد تولى مهمة رصد المنصات الاجتماعية حول الإساءة وخطاب الكراهية ضد المهاجرين واللاجئين. لم يعرف معظم المشاركين ما إذا كانت مثل هذه الجهود قد تم الاضطلاع بها ولكن اثنين قالوا إن المبادرات الفردية ربما تكون موجودة من قبل الأكاديميين أو في المؤسسات الفكرية.

لقد كان هناك رصد متفرق في لبنان لوسائل التواصل الاجتماعي لمستويات الإساءة، لكن ذلك اعتمد على تمويل مشاريع محددة ولم يركزوا بشكل خاص على الهجرة. وقد شاركت مؤسسة سمير قصير (SKF) في مبادرة متعمقة لرصد وسائل التواصل الاجتماعي لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة ذات التوجه السياسي و/أو التي ترعاها الدولة. أجرت "مؤسسة مهارات" استطلاعًا لرصد وسائل التواصل الاجتماعي حول المناهضة للهجرة ولكن ليس خلال الفترة المشمولة في هذه الدراسة ولم يكن هناك أية مراقبة من القطاع الحكومي.

قال المشارك اللبناني الأول أنه على الرغم من أن مؤسسة SKF لم ترصد تغطية الهجرة عبر وسائل الإعلام اللبنانية في فترة 2019-2020، ظهرت عدة اتجاهات رئيسية في نتائجها: كان إلقاء اللوم على اللاجئين في العديد من المشاكل التي مرت بها البلاد حاضرًا في الخطاب السياسي وتم نقله إلى حد كبير في وسائل الإعلام دون التدقيق في الحقائق بشكل كبير.

لا توجد منظمات أردنية رقابية متخصصة لرصد حالات إساءة معاملة اللاجئين في حد ذاتها، ولكن تم تسجيل بعض حالات الإساءة من خلال الفحص العرضي والمنصات الحكومية مثل "حقك تعرف" التي تتعقب ما ينشر في وسائل الإعلام التقليدية أو على وسائل التواصل الاجتماعي. هناك أيضًا آلية مراقبة "أكيد" في معهد الإعلام الأردني والتي تتابع الانتهاكات في وسائل الإعلام المهنية والاجتماعية بالإضافة إلى وحدة متخصصة في جهاز الأمن العام الأردني تراقب وتسجل وتتابع الجرائم عبر الإنترنت.

# الفصل الخامس - موقف وسائل الإعلام تجاه المهاجرين وقضية الهجرة، والهجرة في وسائل الإعلام قديماً وحديثاً

كان موقف وسائل الإعلام تجاه المهاجرين واللغة المستخدمة لوصفهم نقطة خلاف أخرى بين المشاركين المغاربة الذين شملهم الاستطلاع.

وصف المشارك المغربي الثالث نقيصة كبيرة في الخطاب الإعلامي حول قضية الهجرة والذي يميل أحيانًا نحو العنصرية، بمصطلحات باللغة العربية المغربية العامية مثل "عزي" (كلمة مهينة تشبه الزنجي). على الجانب الآخر، كانت هناك مقالات مثالية بفضل الشبكة المغربية لصحفيي الهجرة التي دربت المراسلين ونجحت في تغيير نظرتهم حول الهجرة.

وبالنسبة لأنواع القصص، فإن الأخبار الجادة كانت الصيغة النمطية السائدة. جاء الاجتهاد الفردي بفضل الجهود المبذولة بالتعاون مع الشبكة المغربية للصحفيين الاستقصائيين أو المركز المغاربي للإعلام والديمقراطية الذي يشارك في تدريب الصحفيين على قضية الهجرة في منطقة شمال إفريقيا، أو الشبكة المغربية للصحفيين حول الهجرة واللجوء.

كان هناك تناقض حاد في رأي المشارك المغربي الأول، الذي نسب تغطية أكثر تقدمًا اليوم مما كان عليه في الماضي واهتمامًا أكثر باستخدام لغة موضوعية، لكنه اعترف بوجود بعض الأخطاء.

وقال "معظم القصص الأخبارية مترجمة: يتم نشر التعليقات والمقالات وبثها ولكنها أقل من القصص الإخبارية الجادة. هناك أيضًا تعليق مستقل، ولكن هناك ركود في التغطية الحزبية لقضايا الهجرة ولا تزال موسمية وضعيفة مقارنة بالحجم المطلوب."

ولم تكن وسائل الإعلام المغربية ملزمة بأن تتخذ موقفًا إيجابيًا أو سلبيًا بشأن هذا الموضوع، وفقا لما ذكره المشارك المغربي الثاني، الذي وجد أنه من الصعب الإجابة على السؤال ويتطلب بحثا كميًا ونوعيًا. وقال إن وسائل الإعلام تعاملت مع قضية الهجرة، ولكن ليس بنفس الحدة، أو بنوع الاستقطاب الموجود في الدول العربية في الشرق الأوسط - مقارنة بتلك الموجودة في شمال إفريقيا - فيما يتعلق باللاجئين السوريين.

واختصرت على التغطية الإيجابية، أو المهنية أو الإنسانية للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في المغرب، أو الموقف المعادي للمهاجرين/المهاجرين الوافدين. ولم تكن هناك سياسة تحريرية بشأن كيفية معالجة هذه القضية ولم تطرح في غرف الأخبار. كان الصحفيون ينتظرون حدوث أزمة هجرة وبعد ذلك يحددوا المصطلحات التي سيستخدمونها.

وبالنظر إلى الوضع الصعب، كان من النادر العثور على منظمات إخبارية تكرس مراسلين أو فرق لتغطية الهجرة. وأفاد المشارك المغربي الثالث أن أغلب العمليات الإخبارية، باستثناء واحدة أو اثنتين، لم يكن لديها مراسلين متخصصين

في مجال الهجرة. وكان من أولئك الذين قاموا بذلك موقع "المغرب الآن" الإلكتروني وجريدة "الصباح".

وافق المشارك المغربي الأول على ذلك في حين قال المشارك المغربي الثاني إن الشبكة المغربية لصحفيي الهجرة جمعت 20 عضوًا متخصصًا في مجال يضم 2500 صحفي. لم يكن هناك صحفيون متخصصون في كل غرف الأخبار أو الوكالات الرسمية (الحكومية) والأجنبية، ولكن هناك عدد قليل من المتخصصين الذين كانوا في الغالب أعضاءً في الشبكة.

قال المشارك المغربي الثاني "لهذا السبب نعمل على تدريب الصحفيين ومنحهم التخصص ومع الطلاب في كليات الصحافة لضمان أن يصبحوا متخصصين في قضايا الهجرة. إن السبب في انعدام التخصص في جميع أنحاء العالم يكمن في الافتقار إلى الموارد المادية والمالية، والافتقار إلى الموارد البشرية، والضعف في غرفة الأخبار."

وتباينت مواقف الصحفيين إزاء المهاجرين وقضية الهجرة. فقد كان أولئك الذين تلقوا تدريبهم من خلال المعهد العالي للصحفيين، وشبكة صحفيي الهجرة واللجوء، والمركز المغاربي للإعلام والديمقراطية مؤهلين تماما للتعامل مع المهاجرين حيث إن أغلب التدريب كان يتم بالتعاون مع الهيئات الرسمية وهيئات الأمم المتحدة التي زودت المتعلمين بالموارد الرئيسية لمساعدتهم على فهم الموضوع. وقدمت شبكة صحفيي الهجرة واللجوء والشبكة المغربية للصحافيين الإستقصائيين جوائز.

إن زيادة الوعي بشأن قضايا الهجرة وفهمها أكثر مما كانت عليه في الماضي، والمبادرات التي اتخذها بعض الصحفيين للتخصص في هذا الموضوع والتدريب الإعلامي أمر جدير بالثناء، ولكنه لا يفي بما هو مطلوب.

أما بالنسبة للجوائز، فتسلم وزارة التواصل المغربية جائزة الصحافة الوطنية ولكنها ليست خاصة بقضية الهجرة.

وقد أطلقت الشبكة منحًا دراسية عن تغطية قضية الهجرة للصحفيين وطلاب الصحافة ونظمت مسابقة لهم. واختيرت خمسة فرق تجمع الصحفيين المحترفين والطلاب للحصول على مساعدة مالية لإعداد تقارير ودراسات استقصائية عن الهجرة.

تعتمد المواقف التونسية تجاه المهاجرين واللغة المستخدمة على أنواع وسائل الإعلام المعنية ومحتواها. وكانت الأخبار الجادة تبدو فكرة مُجهضة من البداية في حين كانت البرامج الحوارية التي تبث مع المناقشات والمناظرات داخل الاستوديوهات أكثر انتشارًا.

وكانت التغطية أكثر تركيزًا على التفاصيل الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية للهجرة، ما يعني أن وسائل الإعلام الرئيسية ظلت واضحة الاستطلاع الإخباري والقصص ذات الاهتمامات الإنسانية. إن ما اجتذب جماهير أكبر يتمثل في المواجهة السياسية الداخلية بشأن أداء الحكومات المتعاقبة منذ ثورة 2011.

مثل البلدان الأخرى ذات الموارد المحدودة، لم تكن هناك فرق صحفية مخصصة للهجرة، لكن كانت وسائل الإعلام ترسل مراسلين لتغطية القصص عندما دعت الحاجة إلى ذلك.

وعلى الرغم من ندرة التغطية، فقد قدمت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وثيقة عن قضايا الهجرة والمهاجرين في محاولة لتصحيح أخطائهم. لا توجد جوائز محددة لتغطية الهجرة واللاجئين.

قال المشارك الليبي "أغلب وسائل الإعلام تستخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية. واعتمادًا على الموضوع وأهميته على بعض القنوات التلفزيونية، يتم تغطيته كخبر أساسي، وهناك مقالات مكتوبة عنه، ولكن بسبب نقص الصحف المطبوعة في ليبيا، يتم نشر الموضوع على مواقع التواصل الاجتماعي."

وهناك نقص في المراسلين المتخصصين في بعض المواضيع مثل الهجرة وندرة الموارد والمعدات، فضلا عن عدم تقديم الدعم والتشجيع للصحفيين.

تفتقر ليبيا إلى المنظمات الإعلامية النشطة لإرشاد الصحفيين لإصدار تقارير عن الهجرة أو متابعتها ولا منح جوائز متخصصة لتغطية قضية الهجرة. وهناك أيضًا غياب للنقابات الإعلامية ولا يوجد إجماع على تشكيلها لتعمل كمراقبين في البلد. التشريع الحالي لا يحل جميع المشاكل لأن قانون الإعلام المطبوع يعود إلى عام 1972.

وقال "وفي ظل الظروف التي تمر بها ليبيا كبلد عبور، يعتبر الليبيون الزيادة في عدد المهاجرين غير الشرعيين سبباً في العديد من المشاكل، مثل انتشار الأمراض وتقاسم المواد المدعومة مثل الوقود والبقالة، فضلاً عن المساهمة في جرائم مثل التهريب، وما إلى ذلك".

ويتوقف فهم موقف وسائل الإعلام المصرية تجاه المهاجرين واللغة المستخدمة لوصفهم على وجهة نظر الشخصية بشأن منْ هم المهاجرين. وبالنسبة لبعض المصريين فهم المصريين الذين هاجروا من البلد، الذين أصبحوا من أعيان وسائل الإعلام المحلية منذ منحهم الدستور حق التصويت في الانتخابات الداخلية من الخارج. لذا فقد اكتسبوا وضعية النجوم في السنوات الأخيرة، وخاصة إذا كانوا من الشخصيات البارزة أو خبراء في مجالات معيّنة.

ولكن بالنسبة للمشارك المصري الثاني، الذي غطي محنة المهاجرين، فإن مصطلحات مثل "الهاربون من الموت" هي التي تعد أفضل وصف للمصريين الذين ربما قد نجوا من المغامرات البحرية العنيفة للوصول إلى أوروبا. واعتقد بأن التغطية الإيجابية للقضية كان لها أثر حيث إن العديد من الأسر حاولت منع أطفالها من الهجرة غير النظامية بعد مشاهدة الأخبار عن مصير الآخرين.

وشعر المشارك المصري الثالث بأن اللغة قد أصبحت محايدة بعد التقارير التي تضمنت إهانات ضد أفراد جاليات المهاجرين في الماضي. "يمكن أن تكون التغطية الجيدة أداة ثنائية الاتجاه: وفي حالة السوريين الذين كانوا محط اهتمام قصص النجاح، فإن (السوريين) لا يحبهم العامة حيث يشعرون بأنهم سلبوا وظائفهم وفرصهم."

وكانت تغطية الهجرة سلبية وهاجمت وسائل الإعلام الوسطاء الذين يسرونها بينما كان يُنظر إلى المهاجرين المصريين على أنهم ضحايا يسعون بحثا عن حياة أفضل بعيدًا عن بلدهم.

وقال المشارك الخامس أن التصريحات الرسمية الصادرة عن الهيئات الحكومية المصرية أو تلك التي تتعامل مع اللاجئين والمهاجرين استخدمت لغة محايدة في وصف القضية.

حيث إن مصر لا تتمتع بصحافة حزبية بالمعنى التقليدي، فقد كانت التغطية موسمية وتعتمد على الأحداث المحلية التي يشارك فيها المهاجرون. ووفقًا لما ذكره المشارك المصري الأول أطلقت وزارة الهجرة حملة " اتكلم عربي" لجذب الجيل الثالث من المغتربين المصريين إلى وطنهم.

وقال المشارك المصري الثاني أن بعض وسائل الإعلام ألقت باللوم على الحكومة لتسببها في أن يهاجر الشباب "بشكل غير قانوني"، وقال المشارك المصري الرابع أن التغطية في أغلب الحالات تركزت أكثر على الجانب الإنساني من الهجرة. قد يعكس التناقض في الردود عدم التمييز بين الإبلاغ عن الأخبار الجادة والتحرير عن الأوضاع الجارية.

وبما أن الهجرة كانت لها عواقب عابرة، لم يكن هناك مراسلون مخصصون للإبلاغ عنها. وقال المشارك المصرى الخامس أن المحققين الصحفيين قاموا بتغطية مثل هذه القضايا باستثناء محرر متخصص في أخبار الهجرة واللجوء بصحيفة "المصرى اليوم".

لم يكن لدى الصحفيين موقف محدد تجاه هذه القضية. وقد تعاطف الكثيرون مع المهاجرين ولكنهم رفضوا عدم رغبة الشباب في إيجاد وظائف دون هروبهم من محنتهم بالهجرة والموت في الطريق. لقد نظمت نقابة الصحافة المصرية حلقات دراسية وتجمعات لتحديد المخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية، ولكنها لم تخصص للهجرة.

قالت المشاركة المصرية الثالثة "يبدو أن تغطية الهجرة تتبع الاتجاهات الدولية، لذلك كان عام 2015 ذروة بالنسبة لأوروبا وتم الإبلاغ عن تلك القصة في مصر. وبخلاف ذلك، فإن المهاجرون، بخلاف السوريون، أشخاص غير مرئيين يعيشون في مصر ومن المعروف أنهم يشغلون وظائف وضيعة حتى يتمكنوا من الانتقال إلى الدول المتقدمة."

وشككت في أن الصحفيين ينظرون إلى المهاجرين على أنهم جالية يمكن أن تساهم في الاقتصاد أو تضيف تنوعًا ثقافيًا. ورأت ضرورة كبيرة لتوجيه نقابات الصحفيين أو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

وقالت "إن وسائل الإعلام لديها القدرة على لعب دور مهم للغاية للمساعدة في تشكيل مواقف أكثر ملاءمة. لا يُعرف سوى القليل عن أفراد هذه الجالية وغالبًا ما يتعرضون للتنمر والمضايقة".

وقد تُرجم ذلك أيضًا إلى عدم وجود دور لوسائل الإعلام في تصور المهاجرين في بلدان العبور والبلدان المضيفة حيث إن الهجرة لم تكن أولوية مصرية منذ البداية.

يعتبر المشارك المصري الخامس أحد الصحفيين القلائل الذين تقصوا هذه القضية من خلال كتابة قصص ذات الاهتمام الإنساني.

وتميّز أغلب وسائل الإعلام اللبنانية بين المهاجرين، والنازحيين، وملتمسي اللجوء واللاجئين، وفقا لما ذكرته المشاركة اللبنانية الثانية التي شرحت التصنيفات المختلفة.

لقد كان لبنان دائما بلدًا *للمهاجرين إلى الخارج* - التجارة، والحروب، والمجاعات والضغوط المالية. إن العديد من اللبنانيين مزدوجو الجنسية ويحملون جوازات سفر من أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا، ومختلف البلدان الإفريقية والأوروبية. كما عرف لبنان عدة موجات من الهجرات من البلدان المجاورة وإلى أبعد من ذلك.

وأوضحت أن المهاجرون اللبنانيون هاجروا بحثًا عن حياة ومستقبل أفضل. والنازحون هم اللبنانيون الذين طردوا بالقوة من مدنهم ومنازلهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي في 1982، أو الحرب الأهلية في الفترة 1975-1990، أو الصدامات الحزبية. وملتمسو اللجوء هم سوريون انتقلوا إلى لبنان بسبب الحرب في بلدهم وقد يعودون إليه في نهاية الصراع. واللاجئون هم الفلسطينيون الذين استولى الإسرائيليون على وطنهم، وطردوهم من قراهم، ودمروهم ودمروا منازلهم في عام 1948، وقد لا يعودون، ويكمن الخوف في أنهم سيستقرون في لبنان إلى الأبد. هناك عدة أجيال منهم عاشوا في مخيمات منذ إنشاء دولة إسرائيل.

وقالت "إن الجميع يعلم أن قضايا السوريين والفلسطينيين تثير الانقسام والخلاف بين اللبنانيين وتنعكس في الكلمات، والصور، والرسوم الكاريكاتورية والأصوات في مختلف وسائل الإعلام اللبنانية المطبوعة والمذاعة. إن ما يغلب "أنا" الضحية اللبناني و"الآخر"، "الغريب" سبب كل تدهور للوضع مهما كانت طبيعته".

وكثيراً ما كانت تعرض مواضيع النزوح السوري واللجوء الفلسطيني من وجهة نظر أثرهما الاجتماعي، والأمني والسياسي السلبي على لبنان واللبنانيين، وتجلت انعكاساتهما في الخطاب السياسي والإعلامي الذي بلغ مستوى خطاب الكراهية، والعنصرية واللعب بنغمات الهوية اللبنانية، وتهديد الاستقرار والأمن الوطني والمعيشة.

وفي الأسابيع الأولى من انتشار جائحة  فيروس كورونا، قررت عدة بلديات لبنانية فرض حظر التجوال بعد الساعة 6:00 مساءًا على تنقل اللاجئين السوريين. وقال المشارك اللبناني الأول إن بعض الزعماء السياسيين يلقون بالكثير من اللوم في جزء كبير من الأزمة الاقتصادية على اللاجئين وليس على سوء إدارتهم للحوكمة الاقتصادية، وعلى الفساد، وعلى القرارات السياسية الخاطئة.

يتماشى الخطاب مع الانقسامات السياسية في لبنان. في ديسمبر 2020، أضرمت النيران في مخيمات اللاجئين في شمال لبنان. وفي وقت سابق، وبعد إطلاق النار في بلدة بشري الجبلية، طُرد اللاجئون والعمال السوريون، ولم تقم وسائل الإعلام السائدة بإجراء المزيد من التقصي في هذه التطورات للتحقق من الوقائع وتقديم صورة كاملة، مع وجود استثناءات محدودة من القصص الدقيقة التي تقدمها وبعض الوسائل الإعلامية مثل ميغافون ودرج.

ركزت أغلب الأخبار والتقارير عن اللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين السوريين على الجرائم، والعنف، والمخدرات وتقويض الأمن والهجمات الأمنية، وبالتالي عززت صور هذا الوجود باعتباره عنصراً مهدداً ومزعزعاً للاستقرار. كما عززت التقارير الإخبارية عن العمالة السورية والفلسطينية فكرة تنافسهم مع القوة العاملة اللبنانية، ما زاد من عبء اللجوء والنزوح.

وقال المشارك اللبناني الثاني "لذا، فإن الغالبية العظمى من التغطية السلبية تطغى في الغالب على أي أثر، أو محاولات للإبلاغ الإيجابي المتواضع عن الوجود الفلسطيني والسوري مثل مساهمتهما في التنوع الثقافي والاقتصادي، وتقوض أي تغطية تهدف إلى جذب الدعم والتفاهم والإدراك بشأن احتياجات اللاجئين وملتمسي اللجوء لحقوق الإنسان وأهمية التعامل مع ظروفهم الاجتماعية، والاقتصادية والمعيشية السيئة في المخيمات التي تفتقر إلى أساسيات الحياة الكريمة".

كما قال المشارك اللبناني الثالث إن الخطاب السائد عرّف المهاجرين بأنهم "لاجئون" أو "منفيون"، ونظرًا لأن المشهد الإعلامي السائد كان امتداداً للطبقات السياسية، فإن المهاجرين غالباً ما يصبحون كبش فداء لتحويل المسؤولية عن إخفاقات الدولة.

تتجاوز وسائل الإعلام اللبنانية بانتظام الخط الفاصل بين الأخبار الجادة والرأي، الأمر الذي يمكن أن يربك القراء، والمستمعين، والمشاهدين والمتصفحين حول مصادر المعلومات ونوايا منتجيهم، ما يؤدي إلى تعكير صفو المياه العكرة بالفعل.

وقالت المشاركة اللبنانية الخامسة، التي غطت اللاجئين والمهاجرين على نطاق واسع، أنه كان هناك تعاطف من وسائل الإعلام غير الحزبية في لبنان تجاه السوريين النازحيين الذين كان نزوحهم قضية إنسانية، وليس سياسية، ولأن الرأي العام الغربي تعاطف معهم ضد النظام السوري.

وقالت "ظهر هذا في اللغة المستخدمة من خلال مصطلحات مثل" النازحيين الذين فقدوا أمنهم، وسبل عيشهم، ومنازلهم وأحبائهم، والصعوبات التي يعانون منها، وسوء الأحوال المعيشية في المخيمات، وما إلى ذلك. كان لهذه التغطية بعض الجوانب الإيجابية التي تُرجمت فيما بعد إلى مساعدة ومبادرات مع تسليط وسائل الإعلام الضوء على مشاكل النازحيين."

وانتقد المشارك اللبناني السادس التحقيقات الصحفية، والمقاطع التلفزيونية على وجه الخصوص، بشأن المهاجرين واللاجئين لعدم استخدامهم المصطلحات المناسبة التي تعكس المعنى الأوسع للهجرة. وكان الفشل يرجع إلى اختيار الأشخاص في التقارير وافتقار بعض الصحفيين إلى المعرفة ذات الخلفية التاريخية التي كانت ستمكنهم من التعامل مع الموضوع بشكل مختلف، بعيدًا عن المحسوبية، والسطحية، والاعتبارات السياسية والطائفية الضيقة.

من جهتها، أكدت التغطية الإخبارية الحزبية على سياسة الحزب على حساب الخبر والقصة الإخبارية. فعلى سبيل المثال، ورد في وسائل الإعلام غير الحزبية أن السوريين النازحيين كانوا يُجبروا على المشاركة في انتخابات رئاسية مؤيدة للنظام نظمتها السفارة السورية في لبنان، في حين ذكرت وسائل الإعلام اللبنانية المؤيدة لسوريا أن اللاجئون السوريون كانوا يؤيدون النظام. وأفادت وسائل الإعلام اللبنانية غير الموالية للنظام السوري بأن النازحون كانوا يواجهون مخاطر مميتة إذا عادوا إلى سوريا، على عكس التأكيدات على سلامتهم في وسائل الإعلام الموالية للنظام.

تمر وسائل الإعلام اللبنانية بضائقة شديدة وتواجه صعوبة كافية في تغطية ما تعتبره قضايا رئيسية، لذلك تحتل الهجرة مكانة تالية لموضوعات أخرى، ما لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالأمن السياسي، والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. لذلك، فإن وجود صحفيين مخصصين لقضية الهجرة ليس مطروحًا على الطاولة إلا إذا كانت المنح الدولية التي تخدم أغراضًا محددة، ومحدودة الوقت، تمول مشاريع خاصة.

استخدمت مؤسسة سمير قصير إحدى منحها الدولية لمنح جائزة مؤسسة طومسون رويترز فرعية، واستخدم جزء من الجائزة الفرعية لتعيين مراسل محلي لتغطية الفئات المحرومة والمهمشة، بما فيها اللاجئين.

وتتابع المنظمات الإخبارية الفلسطينية والسورية أخبار اللاجئين وملتمسي اللجوء من خلال مراسليها في لبنان. لكن لا توجد فرق متخصصة، طبقًا لما أفادت به المشاركة اللبنانية الثانية. ومع ذلك، فقد كانت هناك تحقيقات نجحت في تسليط الضوء على قضية الهجرة من حيث صلتها بالاتجار بالبشر.

أفاد المشارك اللبناني الخامس أنه "في بداية الأزمة السورية، كلفت وسائل الإعلام اللبنانية مراسلين لتغطية المناطق التي يوجد فيها ملتمسي اللجوء والقيام بجولات بالصور/الفيديو، ولكن لم تكن هناك فرق متخصصة لتغطية هذه القضية. وقامت بعض المنظمات الدولية بتدريب الصحفيين ولكن مع تطور الأحداث وانحسار مسألة المشردين عن الصدارة، غطى المراسلون ما هو موضوعي."

وذكر المشارك اللبناني السابع أنه يوجد بالمحطة التلفزيونية التي يعمل بها مراسلان مطلعان على الموضوع يقومان بتغطيته محليًا. ولكن إذا كان الموضوع خارج لبنان، فإنه يمكن لأي مراسل أو محرر متابعة الأخبار وإعداد تقرير عنه.

تعتمد مواقف الصحفيين إزاء الهجرة والمهاجرين على انحيازاتهم، وميولهم السياسية و/أو الحزبية، والتوقعات الطائفية الدينية، وأولويات منظماتهم الإعلامية. ليس لنقابات الصحفيين الوطنية أي دور في لبنان، سواء في هذه القضية أو في أي مسألة أخرى. فهي نموذج مصغر للمؤسسات البلدان المختلة في البلد. فالدولة لا تقدم أي جوائز صحفية. وتقدم بعض المنظمات جوائز متواضعة ولكن لا تعد قضية الهجرة جزءًا من ذلك السياق.

قالت المشاركة اللبنانية السادسة أن "مصطلح الهجرة بمعناه الأوسع غير واضح بالنسبة لأغلب الأشخاص، وكذلك لبعض وسائل الإعلام التي ليست على دراية جيدة بالموضوع. فبالنسبة للجزء الأكبر منها، تتجاهل وسائل الإعلام أو تتجنب التمييز بين المهاجرين الدائمين والمؤقتين ونسبتهم فيما يتعلق بسكان البلد والفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها."

وقالت إن دور وسائل الإعلام سيكون أكثر إيجابية إذا أصبح كل صحفي مشارك على دراية جيدة من خلال إطار قانون الهجرة الدولي ومن خلال الحصول على بيانات حقيقية ودقيقة في محاولة لتوفير محتوى ثري يستند إلى حقائق أخلاقية بعيدة عن الاجندة السياسية، وفقا لما ذكره أحد الخبراء.

في الأردن، في بداية كل حركة لجوء، كانت وسائل الإعلام تستخدم مصطلحات إيجابية وعاطفية تجاه اللاجئين. وقد وصفوا بأنهم إخوة، وضحايا، ومضطهدين، ومعذبين. ومع مرور الوقت تغيرت المصطلحات، لا سيما إذا

مكث اللاجئون لفترات طويلة وانخفضت المساعدات الأجنبية لهم أو للحكومة. وحينها ظهرت أوصاف مثل عبء اللجوء، والخطر الذي يمثله اللاجئون، والتهديد، والمنافسون في سوق العمل.

قال المشارك الأردني الثاني "لدينا لاجئين من بلدان مختلفة وعمال مهاجرين من بلدان مختلفة، الذين يطلق عليهم عمالة أجنبية" أو يطلق عليهم عبارات حسب بلدانهم الأصلية، مثل العمال الفلبينيين، أو العمال المنزليين السيرلانكيين، وما إلى ذلك ".

قال إن اللغة كانت أقل المشاكل، حيث يميل الصحفيون إلى ترديد رواية الشرطة، لذلك إذا قالت السلطات إن عاملًا سريلانكيًا مات منتحرًا، فلن تعرف وسائل الإعلام أبدًا ما إذا كان هذا هو الحال أو ما إذا كان العامل قد قُتل. ويعبر الصحفيون بانتظام عن وجهة نظر الحكومة.

وهناك تفاوت في موقف وسائل الإعلام إزاء المهاجرين، اعتمادا على المؤسسات الإخبارية التي تغطيهم. إذا كانت وسائل الإعلام رسمية أو شبه رسمية، فإنها عادة ما تنشر الأخبار المتعلقة بجهود الحكومة لتنظيم وتشريع وجود المهاجرين في الأردن. كما أن التغطية كانت سلبية وأدت إلى تشويه سمعة المهاجرين بالإشارة إلى التغيّرات الثقافية في المناطق التي يتجمعون فيها، والقيم التي كانت متعارضة مع الثقافة الأردنية، وعدم التزامهم بالقوانين.

قال المشارك الأردني الثالث إن "اللغة المستخدمة لا تراعي المهاجرين، وحقوقهم، وثقافاتهم واحتياجاتهم. فهم يوصفون عادة بأنهم أشخاص يحملون جنسية معينة ولا يلتزمون بالقانون، أو جماعة منحرفة غير منضبطة في بلدها الاصلي، ناهيك عن بلد آخر، أو جهلاء بوصفهم بأنهم غير متعلمين ولا يعرفون شيئا، أو لصوص مشتتون في مناطق يسود فيها عدم التقيد بالتعليمات" .

وكانت المصطلحات متباينة: جهل؛ وعبدة الأصنام والأبقار؛ وأصبحت المهاجرات عاهرات أو مستعدات للخروج مع أي رجل؛ والسود لوصف الأشخاص ذوي البشرة السوداء؛ ولصوص الطرق. وكانت التغطية الأكثر هجوماً تتمثل في مقالات الرأي في حين وصفت المقالات والتقارير المتعمقة الحقيقة بإعطاء صوت للضحايا، والصعوبات التي عاشوها، وتوضيح الإطار القانوني للمهاجرين، وأزمة الهجرة، وأسبابها.

يرى المشارك الأردني الرابع الأمر بشكل مختلف نوعًا ما. فاللغة المستخدمة لوصف المهاجرين محايدة ولكنها تتحول إلى عاطفية عندما تكون هناك معاناة ومأساة لا يمكن إنكارها مثل قصة اللاجئ السوري إيلان كردي البالغ من العمر ثلاث سنوات.

وقال "في تغطيتنا، لا يوجد أي تسامح إزاء استخدام 'الكلمات السلبية' لوصف اللاجئين، ولكننا نقتبس من الأشخاص القول إن اللاجئين يضرون بالاقتصاد بقبول أجور منخفضة لا يستطيع الأردنيون تحملها" .

كما أوضح المشارك الأردني الأول أن التغطية كانت أكثر توجهاً نحو الأخبار عندما حدثت موجات من النزوح، ثم تحولت إلى تحليلات عندما تحولت المناقشة إلى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المرتبطة بموجات ملتمسي اللجوء والنزوح.

لا يوجد صحفيون متخصصون في الهجرة في وسائل الإعلام الأردنية. فالصحفي الذي يغطي المنظمات الدولية قد يقوم بتضمين تقارير عن شؤون الهجرة والمهاجرين. وبصفة عامة، لا يوجد صحفيون متخصصون في أغلب المواضيع، باستثناء الأخبار الاقتصادية، حيث توظف بعض القنوات التلفزيونية والصحف خريجي الاقتصاد والشؤون المالية لتغطية هذه المسائل.

كانت مواقف الصحفيين تجاه الهجرة نسبية. فأولئك الذين أجروا بحثًا وشاركوا في ورش عمل تدريبية كان لديهم

موقف إيجابي ولكن بالنسبة لأغلبهم، لم يكن موضوعًا مثيرًا للاهتمام وكان يُنظر إليه بشكل سلبي. واتهم الصحفيون ذوو المواقف السلبية تجاه المهاجرين، وخاصة السوريين منهم، بسرقة وظائف الإعلاميين الأردنيين.

لم يكن لنقابة الصحفيين دور في توجيه المراسلين لأنها كانت منشغلة بالأمور العامة وليس لديها سجل حافل بمحاولة تحسين مستوى تغطية الهجرة. لقد قللت نقابة الصحفيين الأردنية من أهمية صحافة الهجرة والمهاجرين لأنها لم تصبح مجالًا متخصصًا. وبالمثل، لم تكن هناك جوائز لتغطية الهجرة.

وفي مكان آخر، ساعد "مركز تمكين للدعم والمساندة" المهاجرين والعاملين غير الأردنيين، ونظم جائزة صحفية سنوية لأفضل تغطية للقصص عن المهاجرين والعمال غير الأردنيين.

# المراجع

# البلد الأول – المغرب

ثلاثة مشاركيين.

عينات من التغطية الإعلامية المغربية للهجرة:

**1)** ومن الأمثلة على التقارير المحايدة عن الإنقاذ البحري لنحو 40 مهاجرًا غير نظامي، بما في ذلك النساء والأطفال قبالة الساحل التونسي، وهم في طريقهم إلى جزيرة لامبيدوسا الإيطالية بعد فشل محرك مركبهم، خبراً موجزًا مباشرًا أعدته وكالة الأنباء المغربية الرسمية في 5 فبراير 2020. [6]

**2)** نشرت صحيفة الغد الأردنية خبراً جاداً بعنوان **"المهاجرون يتشبثون بحلم الوصول إلى أوروبا رغم كورونا"**[7] من وكالة أنباء فرانس برس عن المهاجرين المغاربة في 15 مارس 2020. استخدمت الصحيفة قصة وكالة أنباء مع شريط أخبار طنجة للإبلاغ عن المهاجرين المغاربة الذين يستخدمون أي وسيلة للهروب من بلدهم بينما هم غير منزعجين تمامًا من الجائحة. وقدمت لمحة عن عدد من المهاجرين واقتبست منهم.

**3)** نشرت صحيفة العمق المغربي تقريرًا لمريم التايدي من الرباط يوم 22 نوفمبر 2020. بعنوان **"مواجهة بمكنسة: مهاجر إفريقي بالمغرب"**[8]، تضمن التقرير مقطعًا صوتيًا علي موقع "ساوند كلاود" ومقطع فيديو على يوتيوب عن مهاجر من الكاميرون. وتحدث بالتفصيل عن المصاعب المالية وغيرها التي واجهها خلال الإغلاق التام في المغرب الذي منعه من دفع إيجاره وتأمين الاحتياجات الأساسية لأسرته. لقد أعطته زوجته مكنسة لتنظيف الشوارع في مختلف الأحياء، حيث كان المارة يكافئونه بالمال. كانت المكنسة نقطة التحول الإيجابي للقصة حيث أنقذته من المجاعة والطرد خلال ظروف الإغلاق وحالة الطوارئ الصحية في البلاد. أشار المقال إلى دراسة أجراها المعهد المغربي للتحليل السياسي تظهر أن عدد المهاجرين المغاربة غير النظاميين إلى أوروبا قد انخفض بسبب الجائحة في حين أن حركة المهاجرين غير النظاميين من بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء لم تنخفض رغم القيود المفروضة في المدن وفيما بينها.[9]

# البلد الثاني – الجزائر

لم يكن هناك مشاركيين في الاستطلاع. أدت الاضطرابات في الجزائر والمراقبة الصارمة لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي إلى إخماد حماس الصحفيين، والأكاديميين، والنشطاء وغيرهم حتى لعدم الرد على رسائل البريد الإلكتروني للكاتبة. وقد أُعتقل ما لا يقل عن 190 ناشطًا ومتظاهرًا مناهضًا للحكومة. ويعتبر مصيرهم غير معروف. وقد وافق صحفي من خلال وسيط على الرد ولكن قال لنا عبر رسائل فيسبوك لاحقًا:

*"بصراحة، لا يمكنني الرد عليها (هذه الكاتبة)، ولو بإيجاز، بالمعلومات التي يمكن أن تجدها على الإنترنت، والمعلومات التي لديّ ستضيف إلى المشاكل التي أتعرض لها. لا يمكنني ترشيح أي شخص من الجزائر للرد*

6 http://www.mapexpress.ma/actualite/grand-maghreb/parution-dun-ouvrage-collectif-paradigme-maghreb-europe-migration-genre-/dialogue-culturel

7 https://bit.ly/3ucEMAW

8 https://al3omk.com/601884.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=facebook

9 --https://mipa.institute/8128?fbclid=IwAR3IJHKYmFG6I2Ytij5g92Pq1TudsBPV3TRgNVn2K9h0qawcPSyaXTTasJY

*لأنني أخشى أنني قد أتسبب، عن غير قصد، في إيذائه/إيذائها. خارج النطاق التقليدي، تبدو هذه الأسئلة طبيعية جدًا. ولكن وفقًا لمن تعرف منْ أعنيه، نحن في غنى عن الإزعاج، لا أعرف كيف أرد على بريدها الإلكتروني لأنها لن تفهم واقعنا، خاصة في السنوات التي حددتها في استطلاع الرأي. أنا آسف لا يمكنني مساعدتها."*

قال الوسيط، وهو خارج الجزائر، إن البلاد في حالة سيئة جدًا، على غرار ما حدث بالاتحاد السوفيتي السابق في حملته لفرض النظام على المعارضين وموجات الاعتقالات، مضيفًا أن زميلًا آخر، صحفي وناشط، قد تم سجنه.

عينات من التغطية الإعلامية الجزائرية للهجرة:

**1)** صدر تقرير لوكالة الأنباء الحكومية "وكالة الأنباء الجزائرية" في 2 أكتوبر 2020 تحت عنوان **"ترحيل العديد من المهاجرين غير الشرعيين مع الاحترام التام للمعاهدات الدولية"**[10] (ترجمة). وكان الخبر محايدًا ونقل ما قد أعلنه وزير الداخلية الجزائري كمال بلجود حول إعادة المهاجرين السريين من جنسيات مختلفة، ومعظمهم من النيجر، مع الالتزام بالمعاهدات الدولية. وأضاف أن الجزائر تعاملت مع مسألة "الهجرة غير الشرعية" من 44 بلداً إفريقياً ولكنها تحترم الاتفاقيات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وكرامة المهاجرين. وأرجع التدفق الكبير للمهاجرين في مختلف أنحاء البلد إلى استمرار الأزمات والصراعات في منطقة الساحل.

**2)** كتبت صحيفة "الوطن" اليومية المستقلة عبر الإنترنت أن **"أكثر من 400 جزائري وصلوا إلى إسبانيا في أقل من 24 ساعة"**(ترجمة). وفي تقرير[11] نُشر في 28 يوليو 2020، قال علي آيت موهوب إن الهجرة السرية ازدادت في ظل أحوال الطقس الجيدة ونقل عن مصادر حكومية قوله إن 418 شخصًا كانوا على متن 31 سفينة قد وصلوا إلى ساحل مورسيا، وجزر باليارك وأليكانتي. وأضاف أن الأرقام مقلقة من الناحية الإنسانية والصحية. لقد خضع جميع المهاجرين لاختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل PCR لفيروس كورونا وقد تأكدت إصابة سبعة منهم على الأقل. وبخلاف الإبلاغ عن الأرقام، قالت صحيفة الوطن إن ظروف احتجاز المهاجرين في إسبانيا كانت غير مستقرة وغير صحية. وأفادت باعتقال جزائريين متورطين في الاتجار بالبشر بين الجزائر وإسبانيا. كانت التغطية محايدة.

**3)** أفاد موقع "Algerie Eco" (ألجيري إيكو) الإخباري في 19 ديسمبر 2020 باعتقال نحو 5343 مهاجرًا جزائريًا سريًا في 2020 على الساحل الإسباني، بحسب أرقام الاتحاد الأوروبي.[12] ولكن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان قالت إن العدد المعلن عنه بالنسبة إلى "الهجرة الوافدة السرية" يغطي فقط الفترة من يناير إلى 16 سبتمبر 2020. واستشهد التقرير بأرقام الاتحاد الأوروبي للجزائريين الذين يحق لهم الإقامة في الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى عدد الذين اعتقلوا وعدد الذين اختفوا في البحر في ذلك العام.

واستشهدت جميع هذه التقارير الإعلامية بمصادر وإحصائيات رسمية. لم يكن هناك أي تقرير من أي نوع، ولا إجراء مقابلات مع المهاجرين، أو اللاجئين، أو النازحين، أو أعضاء المنظمات غير الحكومية، أو الخبراء الأكاديميين، أو مراجع أخرى.

10 https://www.aps.dz/algerie/110448-rapatriement-de-migrants-clandestins-dans-le-strict-respect-des-traites-internationaux

11 https://www.elwatan.com/edition/actualite/plus-de-400-algeriens-rejoignent-lespagne-en-moins-de-24-heures-28-07-2020

12 https://www.algerie-eco.com/2020/12/19/immigration-clandestine-5-343-algeriens-arretes-sur-les-cotes-espagnoles-en-2020/

# البلد الثالث – تونس

مشارك تونسي واحد.

عينات من التغطية الإعلامية التونيسية للهجرة:

**1)** نشرت صحيفة La Presse" (لابرس) تقريرًا لاذعًا ومدروسًا، **"اعتبارًا من اليوم، الطرد الجماعي للمهاجرين التونسيين: لماذا تغاضت تونس عن العبث الإيطالي؟"**[13] (ترجمة)، بقلم شكري بن نصير في 10 أغسطس 2020 بشأن طرد المهاجرين التونسيين غير النظاميين من جزيرة لامبيدوسا الإيطالية على البحر الأبيض المتوسط بتواطؤ من الحكومة التونسية. وكان ذلك على الرغم من الاتفاق بين الحكومتين التونسية والإيطالية على منح المهاجرين تصاريح إقامة إنسانية مؤقتة. قام المراسل بتوضيح انعكاس الاتفاقية بالتفصيل وقدم معلومات قانونية وخلفية وافرة حول سبب تراجع إيطاليا، خوفًا من أن يفقد نظام شنغن سبب وجوده إذا تُركت (إيطاليا) وحدها على عاتقها مسؤولية إيواء ملتمسي اللجوء، لذلك اختارت روما الحفاظ على تضامن الاتحاد الأوروبي.

**2)** نشر الموقع الإخباري الناشط إنكفاضة بحثًا متعمقًا بعنوان **"كيف تراقب أوروبّا حدودها في تونس؟"**(ترجمة)[14]، بقلم هيفاء مزلوط في 20 مارس 2020 في آليات الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي لتزويد تونس بالموارد المالية والمادية لتحصين حدود البلاد الذي يقع في شمال إفريقيا والحد من الهجرة إلى أوروبا تحت ستار التعاون المتبادل. وأشار التقرير إلى أن تونس كانت بمثابة بلد عبور ومغادرة على حد سواء، لذلك كان من مصلحة العديد من دول الاتحاد الأوروبي تعزيز قدراتها على مراقبة تدفق المهاجرين إلى أوروبا. ويرد في نهاية المقال بيان إخلاء مسؤولية يقول: "لقد تلقى إعداد هذا المقال تمويلًا من جائزة الإعلام المعني بالهجرة، التي يمولها الاتحاد الأوروبي. وتعد المعلومات والآراء الواردة في هذا المقال خاصة بالمؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي. ولا يجوز أن تتحمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والهيئات التابعة لها ولا أي شخص يتصرف نيابة عنها مسؤولية الاستخدام الذي قد ينتج عن المعلومات الواردة فيه." كما أن اللهجة تنتقد الاتحاد الأوروبي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة اللذي وصفته بأنه "تقنيي إدارة الحدود. فهما يقدمان ورش عمل تدريبية للدول بفضل شبكة من الخبراء لها كلمة رئيسية هي "الحياد السياسي والأيديولوجي والمساعدة التقنية".

**3)** نشر موقع **"Realité"** مقال إخباري[15] في 10 أغسطس 2020 بالاعتماد على تقرير صادر من وكالة الصحافة الفرنسية. واستخدمت عدة مواقع إخبارية تونسية أخرى نفس نسخة الوكالة الإخبارية للإبلاغ عن طرد المهاجرين التونسيين غير النظاميين من إيطاليا. وأشارت مواقع مثل **"Jeune Afrique"**[16] إلى زيارة قامت بها وزيرة الداخلية الإيطالية لوتشيانا لامورجيزي لإعادة تنشيط اتفاق بين إيطاليا وتونس بشأن إعادة المهاجرين التونسيين إلى وطنهم. ونقل الموقع عن رئيس منظمة غير حكومية تمثل عائلات التونسيين الذين اختفوا في البحر قوله إن مثل هذه الأنباء ظهرت في وسائل الإعلام الإيطالية لكن لم يتم نشرها في تونس، لا سيما أن قرارات الإعادة القسرية تنتهك الحقوق الإنسانية.

**4)** انتقد موقع **إنكفاضة** الإخباري، في مقال مفصل نشرته أريانا بوليتي[17] في 26 نوفمبر 2020، كلاً من الحكومتين التونسية والإيطالية لإعادة التفاوض في أغسطس 2020 على اتفاقية ثنائية تمكّن روما من إعادة

13 https://lapresse.tn/70242/a-partir-daujourdhui-expulsion-massive-de-migrants-tunisiens-pourquoi-tunis-ferme-t-il-les-yeux-sur-une-bavure-italienne/

14 https://inkyfada.com/fr/2020/03/20/financements-ue-tunisie-migration/

15 https://www.realites.com.tn/2020/08/des-ce-lundi-litalie-va-expulser-les-migrants-tunisiens-clandestins/

16 https://www.jeuneafrique.com/1030221/societe/en-italie-les-migrants-tunisiens-menaces-dexpulsion/

17 https://inkyfada.com/en/2020/11/26/deportation-italy-tunisia/

المهاجرين التونسيين إلى وطنهم دون إبلاغهم بحقوقهم أو السماح لهم بطلب اللجوء. وبحسب المقال الذي يؤرخ لرحلة العودة وعنوانه **"في إيطاليا، عملية الترحيل الغامضة للمهاجرين التونسيين"** (ترجمة)، نددت جماعات المجتمع المدني بهذه الخطوة. وذكرت المنصة التونسية القصة من جزيرة لامبيدوسا الإيطالية.

**5) "تونس، الوجهة المختارة للأفارقة من جنوب الصحراء"** (ترجمة) مقال بقلم حمزة مرزوق ونشر في 21 ديسمبر 2019 في مجلة "L'Economiste Maghrébin"[18]، يستند إلى دراسة كمية أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحدد الأرقام المتعلقة بعينات من المهاجرين الأفارقة الذين استقروا في مدن تونس العاصمة، وصفاقس، وسوسة ومدنين. ووجد أن 75 % قد دخلوا تونس بشكل قانوني في حين كانت نسبة 23 % غير نظامية بينما وصل آخرون بعد أن وعدوا بعقود عمل تبيّن أنها مزورة. وأشارت إحصائيات أخرى إلى الصعوبات التي يواجهها المهاجرون، بما في ذلك سوء المعاملة، والعنصرية، والعنف البدني، والاحتيال والابتزاز. وعلى الرغم من عدم المبالغة في التعاطف، إلا أن المقال أشار بالفعل إلى الاستغلال وحقيقة أن قلة من المهاجرين استفادوا من الضمان الاجتماعي.

**6)** ورد في مقال افتتاحي في صحيفة لابرس بتاريخ 1 أكتوبر 2019 بعنوان **"الهجرة غير النظامية: هل الموانئ التونسية آمنة؟"**[19] (ترجمة). انتقد مقال عبد الرحمان الهذلي، رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اجتماعًا عقد خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بين وزيري الخارجية التونسي والإيطالي، كما نقلت وسائل إعلام إيطالية. أفادت التقارير بأن الهدف من الاجتماع كان تصنيف الموانئ التونسية على أنها آمنة للمهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر و"الإعادة القسرية" للتونسيين الذين هبطوا في إيطاليا. وقال الهذلي إن المهاجرين الذين تم إنقاذهم أو الذين وصلوا إلى دول الاتحاد الأوروبي كانوا مسؤولية الاتحاد الأوروبي. كما سرد دعم منتداه للموقف الرسمي التونسي لعام 2018 الذي رفض إنشاء قاعدة ميناء في تونس للمهاجرين، وأن الموانئ التونسية كانت غير آمنة للمهاجرين أو اللاجئين لأن قوانين البلد لا تحميهم. ودعا الحكومة المقبلة إلى إلغاء جميع الاتفاقيات الثنائية مع إيطاليا الخاصة بالإعادة الجماعية، وانتقد "سياسات الابتزاز والمساعدة المشروطة" التي تفرضها الدول الأوروبية.

**7)** تناول مقال تعاطفي في موقع نواة، موقع إخباري الكتروني بديل، بتاريخ 23 أبريل 2020، المصاعب التي تواجهها بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء بسبب التعليمات الخاصة بفيروس كورونا. **"الإغلاق التام: "محنة الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى في تونس"**[20] (ترجمة) كما جاء في العنوان الرئيسي. أشار المقال مع تغطية بالصور لأفارقة على الشاطئ إلى وجود 4200 ملتمس لجوء و 7000 طالب، كان العديد منهم في وضع محفوف بالمخاطر إلى حد ما. وتمت مشاركة محنتهم على وسائل التواصل الاجتماعي في محاولة لتسليط الضوء على أوجه ضعفهم وتعرضهم للخطر، وعدم قدرتهم على دفع الإيجار وطلب المساعدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية لأن العديد منهم فقدوا وظائفهم وأجورهم الضئيلة. أشار المقال إلى حملة لجمع التبرعات على وسائل التواصل الاجتماعي لمساعدة المهاجرين، والتي كان التونسيون يستجيبون لها، ونداء لحملة لتعزيز حماية المهاجرين.

**8)** تقرير **"تداعيات فيروس كورونا يدفع التونسيين إلى إيطاليا على الرغم من عمليات الترحيل"**[21] (ترجمة) نشرته في 1 سبتمبر 2020 المنظمة غير الحكومية The New Humanitarian وتم تجميعه كقصة إخبارية، وهو موثق جيدًا بالإحصائيات، والسياق، والمعلومات الأساسية، والمقابلات مع التونسيين الذين حاولوا الهجرة إلى إيطاليا وفشلوا، أو الذين هاجروا في الماضي ولكنهم وجدوا صعوبة بعد أن بدأت الحكومة الإيطالية في إرسال المهاجرين غير النظاميين إلى الوطن.

18 https://www.leconomistemaghrebin.com/2019/12/21/tunisie-premiere-destination-migrants-subsahariens/

19 https://lapresse.tn/27106/migration-irreguliere-les-ports-tunisiens-sont-ils-surs-pour-les-migrants/

20 https://nawaat.org/2020/04/23/confinement-la-detresse-des-migrants-subsahariens-en-tunisie/

21 https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2020/09/01/Italy-Tunisia-migration-deportations-coronavirus

## البلد الرابع – ليبيا

كان أحد المشاركيين المشارك الوحيد.

عينات من التغطية الإعلامية الليبية للهجرة:

**1)** نشر موقع "بوابة إفريقيا الإخبارية" الإلكتروني تقريرًا استقصائيًا جيدًا ومتضاربًا أنه **"في زمن كورونا، مخيمات تاورغاء ببنغازي سقطت بالتقادم"**[22] في مخيمات المهاجرين واللاجئين في بنغازي حيث كانت الظروف الصحية معدومة. وقد نُصحت المراسلة ابتسام اغفير التي وثقت مقالها بصور جيدة جدًا في 20 ديسمبر 2020 بعدم الكشف عن كونها صحفية. لقد لاحظت الاكتظاظ في الهياكل الخرسانية التي تأوي طالبي اللجوء وأشارت إلى أنه إذا أصيب شخص واحد فقط بفيروس كورونا فلن يسلم أحد منه. وقد تفاقمت الظروف بسبب نقص مياه الشرب النظيفة والتلوث الناجم من مياه الصرف الصحي المحيطة بالمخيمات التي لم يتم التخلص منها بشكل صحيح. كانت المرافق من الآثار التي تركتها الشركات الأجنبية والتي قد تخلت عنها عندما اندلعت الثورة الليبية وأصبحت مخيمات للاجئين غير مرتبطة بالبنية التحتية الحضرية للمدينة.

**2)** أصدرت منصة إنكفاضة الإخبارية الناشطة ومقرها تونس تقريرًا استقصائيًا جيدًا ومدروسًا جيدًا بعنوان **"التحقيق: في قلب شبكات الاتجار بالبشر في ليبيا"**[23] (ترجمة) في 1 ديسمبر 2020 حول الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر بما في ذلك مقابلات مع المهاجرين، واللاجئين، والناجين من الاتجار والمهربين. كان من توقيع MOAMA.

## البلد الخامس – مصر

خمس مشاركيين.

عينات من التغطية الإعلامية المصرية للهجرة:

**1)** كتبت آيات الحبال تقريراً تعاطفياً بعنوان **"قعدة قهوة...وسيلة اللاجئات والمهاجرات لإيجاد "السند"**[24] نُشر في صحيفة المصري اليوم في 29 ديسمبر 2020 عن اللاجئات والمهاجرات من السودان، وإريتريا وسوريا اللاتي يجتمعن مرة في الشهر لتناول القهوة والحلويات المصنوعة منزلياً من بلدانهن المعنية كشكل من أشكال الدعم في وقت احتياجاتهن. كانت بعضهن المعيلات الوحيدات لأسرهن، أو تعتمدن على الأزواج، لكنهن وجدن أنفسهن في مأزق شديد بسبب فيروس كورونا وعمليات الإغلاق التام اللاحقة في مصر. كان التقرير مدعومًا بفيديو تم إعداده جيدًا.

22 https://www.afrigatenews.net/article/%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%AE%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%A8%D9%86%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%B3%D9%82%D8%B7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF/%D9%85

23 https://inkyfada.com/en/2020/12/01/human-trafficking-libya/

24 https://www.almasryalyoum.com/news/details/2201340

**2)** نشرت منصة "درج" الإخبارية ومقرها بيروت تقريراً استقصائيًا تفصيلياً بعنوان **"مصر: تصاعد العنف الجنسي ضد اللاجئات"**[25] (ترجمة) بقلم شحات السيد وسهر الحمداني في 17 ديسمبر 2020. أوضحت الكاتبتان أن اللاجئات في مصر لم يكن أمامهن في كثير من الأحيان خيارًا سوى البحث عن عمل كخادمات في المنازل لكسب لقمة العيش. ونتيجة لذلك، فقد ازداد العنف الجنسي بشكل حاد. ركز المقال على روايات ثلاث نساء مهاجرات تعرضن لاعتداءات جنسية والإهانات المتمثلة في تجاهلهما من قبل السلطات وكذلك المنظمات الدولية الرائدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المهاجرين واللاجئين. وقدم التقرير معلومات قانونية سياقية موضوعية. تم إعداد التقرير بدعم من المركز الدولي للصحفيين الذي يوجد مقره في واشنطن ومشروع فيسبوك للصحافة.

**3)** أصدر موقع "درج" الإلكتروني الإخباري العام الماضي تقريراً لاذعاً للصحفي السوري رواد علي عن المصاعب التي يواجهها اللاجئون السوريون في مصر. **"المحنة المستحيلة للاجئين السوريين في مصر: التهديدات، والمضايقات، وعمليات الترحيل غير القانوني"**[26] (ترجمة) الذي نُشر في 31 أكتوبر 2019 سلط الضوء على كيفية إساءة السلطات المصرية معاملة اللاجئين السوريين، بما في ذلك النساء، والأطفال وكبار السن، في مطار القاهرة الدولي، على الرغم من أن السوريين لديهم إقامة سارية وبطاقات لاجئين صادرة عن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان من بين المعتقلين رجال أعمال استثمروا الملايين في مشاريع في مصر. وحتى مواطن بريطاني من أصل سوري كان قد ذهب إلى مصر في جولة لمشاهدة معالم المدينة اعتقل فجأة في المطار، وتمت إهانته، وتنعيته بأسماء بسبب أصوله، وهدد بالترحيل إلى سوريا. وأضاف أنه حتى والدته لم تنجى من الإهانات. تم إصدار التقرير الاستقصائي على مدى ستة أشهر ووثق ترحيل ستة لاجئين سوريين إلى سوريا وستة آخرين إلى دول مجاورة. ووفقاً لما ذكره المؤلفان، فإن تدخل المنظمات الدولية للاجئين والمهاجرين الوافدين لم تفعل شيئًا لوقف عمليات الترحيل، ما يشير إلى انتهاك مصر للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها. تفرض مصر قيودًا على اللاجئين الذين شاركوا في وقت ما في أنشطة ضد الرئيس السوري بشار الأسد. وذكر التقرير أن ممارسات مصر انتهكت اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، التي تنص على "عدم قيام أي دولة طرف بطرد شخص، أو إعادته أو تسليمه إلى دولة أخرى إذا كانت هناك أسباب جوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب". ونقل عن رئيس رابطة المحامين السوريين الأحرار غزوان قرنفل قوله إن مصر انتهكت أيضاً اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967، الذي يؤكد على أنه "لا ينبغي إعادة اللاجئين إلى بلد يواجهون فيه تهديدات خطيرة لحياتهم أو حريتهم". ووقعت مصر كلا الاتفاقيتين، وفقًا لما ذكره موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بموجب المادة 154 من المرسوم الرئاسي الصادر في 6 أبريل 1986 وتم نشرهما في الجريدة الرسمية عدد 1 في 7 يناير 1988.

**تم تغيير جميع الأسماء في التقرير.*

25 https://daraj.com/en/64439/

26 https://daraj.com/en/34201/

# البلد السادس – لبنان

ثمانية مشاركين

عينات من التغطية الإعلامية اللبنانية للهجرة:

**1)** نشرت "Beirut Today" (بيروت اليوم) وهي منصة إخبارية مجتمعية مستقلة في لبنان، مقالاً ناشطاً وتعاطفياً عن اللاجئين السوريين **"انفجار بيروت يترك اللاجئين السوريين في حالة ضعف شديد"**[27] (ترجمة). ركز تقرير تاتيانا روحانا الصادر في 26 أغسطس 2020 على الانفجار المروع الذي وقع في ميناء بيروت في 4 أغسطس والذي خلف 300 ألف مشرد و 6000 جريح وأكثر من 200 قتيل أو مفقود. وذكرت منصة "Beirut Today"، نقلاً عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن ما لا يقل عن 34 لاجئاً لقوا مصرعهم، وفُقد 7 لاجئين ، وأصيب 124 لاجئاً.

*أثر الانفجار بشدة على مناطق مثل الجميزة، والكرنتينا، ومار مخايل، وجعيتاوي ومرفأ كرم الزيتون، ووسط البلد، وبرج حمود - وهي مناطق بها الكثير من المباني القديمة التي أضعفها نقص الصيانة. أدى الانفجار إلى تدمير هذه المباني، ما ترك العديد من عائلات اللاجئين السوريين بلا مأوى وأكثر عرضة للخطر.*

وكتبت روحانا أن "الانفجار الشنيع" يجب ألا تستغله الحكومة اللبنانية كتكتيك آخر لإعادة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، لأن هذا الإجراء سيعتبر انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية، والتزامات لبنان بموجب القانون الدولي، وأن اللاجئين عانوا لفترة طويلة من ممارسات تمييزية من جانب الدولة اللبنانية ومؤسساتها.

**2)** وفي مقال تعاطفي آخر بعنوان **"عمليات توزيع المساعدات تميّز ضد اللاجئين السوريين"**[28] (ترجمة) في منصة "Beirut Today" بقلم لين شيخ موسى، نُشر في 1 سبتمبر 2020، قالت الكاتبة إن عمليات توزيع المساعدات عقب انفجار بيروت قد أثبتت أنها تمييزية، حيث أبلغ اللاجئون السوريون بشكل متزايد عن حرمانهم من المساعدة علي أساس الجنسية. وبحلول الوقت الذي نُشر فيه المقال، توفي ما يقدر بنحو 43 لاجئًا سوريًا، وكان العديد منهم يعملون في ميناء بيروت. وقالت إن السكان المتواضعين من اللاجئين الذين يعيشون في منطقة الكرنتينا بالقرب من الميناء والذين تعرضوا لأضرار جسيمة عانوا من آثار الأزمة. فقد انهارت البنية الأساسية السيئة في الحي المهمل والمباني القديمة، ما خلف وراءه العديد من الجرحى والمشردين والضعفاء.

**3)** أصدر موقع " The Public Source " (المصدر العام) تقريراً مفصلاً مع ناشط عازم على حقوق العمال في لبنان، وبصورة ملحوظة غياب حقوق العمال المهاجرين. في **"هل قال أحد ما العمال؟ (الجزء 1 من 2) رسائل من ثورة أكتوبر: "العمل والتنظيم"**[29] (ترجمة) المنشور في 29 يناير 2020، أثارت ليا بو خاطر، باحثة في مؤسسة البحوث والاستشارات ومحاضرة في الجامعة اللبنانية الأمريكية، قضية النقابات العمالية غير الفعالة في البلاد والعمالة المنظمة التي كانت غائبة من بداية الاحتجاجات في اكتوبر 2019 حيث غرقت حقيقة الانهيار المالي في لبنان. وقالت إن الإتحاد العمالي العام في لبنان لم يطالب بأي إضرابات أو مظاهرات، وانتظر بعد 19 يومًا من بداية الاحتجاجات لإصدار بيان موجز.

وهذا أمر مهم حيث إن أغلب المؤسسات صغيرة الحجم (توظف أقل من خمسة عمال)، الأمر الذي يؤثر سلباً على تنظيم العمالة، نظراً للقدرة المحدودة التي يتمتع بها العمال في المؤسسات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن

27 https://beirut-today.com/2020/08/26/beirut-blast-syrian-refugees-heightened-vulnerability/

28 https://beirut-today.com/2020/09/01/aid-distribution-processes-discriminate-against-syrian-refugees/

29 https://thepublicsource.org/did-someone-say-workers

العمال المهاجرين والعاملين في وظائف غير رسمية، الذين يشكلون نحو 40 في المائة من مجموع القوة العاملة، مستبعدون من تنظيم العمالة. فالقوانين لا ترقى إلى مستوى حماية المواطنين اللبنانيين، ولا تترك مجالاً يُذكر للعمال المهاجرين أو اللاجئين.

*بالإضافة إلى ميزات سوق العمل المقيدة، تعمل القيود القانونية على ترويض الحركة العمالية. لم يصادق لبنان قط على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 لعام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، التي تلغي أي شرط يقضي بأن يكون تكوين النقابات مرخصًا له مسبقا. علاوة على ذلك، يحد قانون العمل اللبناني لعام 1946 بشكل كبير من حرية تكوين الجمعيات: وفقاً للمادة 86 ، لا يجوز إنشاء نقابات عمال دون إذن مسبق من وزارة العمل؛ ووفقا للمادة 50 ، فإن أعضاء النقابة الوحيدين المحميين من الفصل هم المنتخبون كأعضاء في مجلس النقابة.*

**4)** كما نشر موقع Public Source مقالاً موضوعياً بعنوان **"إصلاح نظام الكفالة ترقيع ليبرالي: العمال المهاجرون والنضال من أجل التحرر"**[30] (ترجمة)، بقلم سينتيا عيسى في 7 سبتمبر 2020 بشأن الحاجة إلى إصلاح نظام "الكفالة" في لبنان الذي يُلزم العمال الوافدين بأصحاب العمل الذين قد يكونوا تعسفيين، ويحرمونهم من الأجور، ويمنعونهم من ترك وظائفهم، ويمنعونهم من المطالبة بحقوقهم. تُفسر الكفالة عادة باللغة الإنجليزية على أنها "رعاية"، على الرغم من أن المعنى في اللغة العربية الفصحى يعتبر أقرب إلى معنى "الضمان" و"الاعتناء بـ (كفل)". توصف الكفالة في الدول العربية بأنها نابعة من تقاليد الضيافة البدوية حيث كان الغرباء يعتبرون ضيوفا على السكان المحليين الذين يتحملون المسؤولية القانونية والاقتصادية عن رفاهيتهم، وكذلك عن عواقب أفعالهم. ومع ذلك، يستخدم مصطلح "كفالة" اليوم بدلاً من ذلك كوسيلة لتنظيم العمال المهاجرين في بعض البلدان العربية. بموجب الكفالة، ترتبط حالة هجرة العامل المهاجر وإقامته القانونية براع فردي (الكفيل) طوال فترة عقده بطريقة لا يمكن للعامل معها عادة دخول البلد، أو الاستقالة من وظيفة، أو تغيير الوظيفة، أو مغادرة البلاد دون الحصول أولاً على إذن صريح من صاحب العمل. وقد تم انتقاد نظام الكفالة على أنه يخلق حالات شبيهة بالعمل القسري.

تضمن هذا المقال المصاعب والانتهاكات التي واجهها المهاجرون من جنوب آسيا في"RAMCO"، وهي شركة خاصة تعاقدت من الباطن من قبل الحكومة اللبنانية من أجل إدارة النفايات، عندما أفادت التقارير أن أحد العمال تعرّض للسجن، والتعذيب وكاد أن يقتل على يد موظفي أمن الشركة. ويبدو أن العامل البنغلاديشي قد عانى من أعراض المرض العقلي. وتقاعست الشركة، بحجة الأزمة المالية في لبنان، عن دفع الراتب له ولزملائه بالدولار الأمريكي لشهور كما جرت العادة. كما قامت أيضًا بتسريح العشرات من "جامعي القمامة"، ما زاد من عبء العمل على من تبقى من الرجال وأدى إلى إضراب العمال. وفي نهاية المطاف، تراجعت الشركة لتجنب تكرار أزمة القمامة عام 2015، عندما تم التخلص من القمامة على مستوى البلاد، ولكن بشكل خاص في بيروت، بشكل عشوائي ولم يتم جمعها ما تسبب في حالة طوارئ صحية عامة.

قالت الكاتبة إن حادثة "رامكو" عكست ثقافة العنف العنصري التي شهدتها في الولايات المتحدة والتي نسبتها إلى "الاقتصاد السياسي الإمبراطوري منذ تأسيس مستعمرة المستوطنين الأمريكية".

على مدار القرن العشرين، على سبيل المثال، سنت الولايات المتحدة والميليشيات البيضاء العنف وأشكال الاستبعاد القانوني لتأديب وحكم العمال المهاجرين من اللاتينيين والصينيين والمهاجرين الفلبينيين العاملين في الزراعة والبناء الذين اعتمدت عليهم ولاية كاليفورنيا في النمو المتسارع. وأثناء العبودية، كان العنف العنصري

30 https://thepublicsource.org/kafala-reform-liberal-veneer-migrant-workers

31 https://thepublicsource.org/between-kafala-governmental-neglect

ممارسة يومية تم تخصيصها أيضًا لدوريات العبيد، التي سبقت الشرطة. وظهر في أواخر القرن السابع عشر، مسلحون بالسياط والبنادق، لتأديب العبيد الفارين، واعتقالهم، ومعاقبتهم.

**5)** وذكر مقال سابق **"بين الكفالة والإهمال الحكومي: كيف يُترك العمال في المنازل يتضورون جوعاً خلال وباء عالمي"**[31] (ترجمة) نشرته منظمة "The Public Source" في 8 مايو 2020 مع سياق جيد ومقابلات بشأن نظام الكفالة عن كيفية تخلي أصحاب العمل عن العمال الأجانب في المنازل وتركهم يتضورون جوعاً أثناء الجائحة. وتوقف العديد من أصحاب العمل عن دفع أجور عمالهم، وحزموهم وأوصلوهم إلى مداخل سفاراتهم.

رسم هذا المقال صورة قاتمة للظروف التي تواجهها العاملات في المنازل في لبنان بسبب تسريح العشرات منهن أو إجبارهن على العمل دون أجر منذ بداية الأزمة الاقتصادية وتفشي فيروس كورونا. أرجعت المؤلفة السبب الجذري لنظام "الكفالة" الذي "يضع حرفياً الوضع القانوني للعاملات في المنازل في أيدي صاحب عمل لا يمكن التنبؤ به في كثير من الأحيان، ويتسم بالعنف، والإساءة، مع استبعادها (عادة أنثى) من الحماية المحدودة لقانون العمل". وأضافت أن نظام الكفالة أعطى صاحب العمل أيضًا تفويضًا مطلقًا لإلحاق رعب لا يوصف بالعاملة، بما في ذلك مصادرة جواز سفرها واستعبادها. أدى الإغلاق التام على مستوى البلاد إلى تفاقم الأمور بالنسبة لعاملات المنازل اللاتي كانت تحت الرحمة الكاملة لأصحاب العمل والتي أُجبروا أيضًا على البقاء في المنزل. إن أبسط إشارة للمرض، حتى السعال البسيط والعطس الذي لا علاقة له بالفيروس، أدى إلى إصابة أصحاب العمل بالذعر خوفًا من إصابة عاملات المنازل بفيروس كورونا (كوفيد-19).

**6)** نشر موقع "Beirut Today" الإلكتروني مقالاً تعاطفياً ومؤيداً للاجئين **"أضرمت النيران في أكثر من 100 خيمة في مخيم المنية للاجئين"**[32] (ترجمة) بقلم مروان عيسى في 28 ديسمبر 2020 حول كيف أن اندلاع خلاف بين عدد من السوريين واللبنانيين في بلدة المنية الشمالية أدى إلى حريق حقيقي عندما أضرم لبنانيون النار في مخيم للاجئين السوريين بأكمله "باستخدام قوارير الغاز في المذبحة النازية." وأحرقت النيران أكثر من 100 خيمة، وفر أكثر من 370 من سكان المخيم وأصيب ما لا يقل عن أربعة أشخاص.

وأشار الكاتب إلى اتخاذ إجراءات عقابية جماعية ضد مخالفات الأفراد من خلال استدعاء حادثة أخرى أدى فيها نزاع شخصي إلى مقتل مواطن لبناني في بلدة بشري شمال البلاد وأدى إلى هجوم على اللاجئين السوريين في منازلهم ومخيماتهم ونزوح المئات منهم. وذكر التقرير إن ما يسمى "الأعمال الانتقامية" كانت عبارة عن فاشية ذات دوافع عنصرية وكانت أحد أعراض قيام المجتمع اللبناني بالتعميم على مجموعة كاملة من الأشخاص من طائفة معينة أو جنسية معينة وإلقاء اللوم عليهم والاعتداء عليهم بسبب حوادث فردية ونزاعات شخصية.

*تعكس حوادث مثل تلك التي وقعت في المنية وبشري التمييز المنهجي الذي يواجهه اللاجئون السوريون يوميًا بالتزامن مع الحملات التي تنتجها الطبقة الحاكمة لتشويه سمعتهم وتشويه صورتهم وتصنيفهم كأعداء.*
*ومع الغياب التام لتدخل الحكومة، تعكس الحوادث أيضا عدم وجود تدابير قانونية وأمنية لحماية حقوق اللاجئين - وخاصة في أوقات حساسة كهذه.*

**7)** نشر موقع جنوبية، وهي مجلة تغطي الأخبار من المناطق الجنوبية في لبنان، مقالاً إخباريًا دون توقيع في 13 أكتوبر 2020 حول ندوة عن جدل اللجوء والهجرة الوافدة. ومن المفارقات أن جمعية أمّم للتوثيق والأبحاث هي التي نظمت هذا الحدث. كان مؤسسها ناشرًا، وكاتبًا، وناشطًا وناقدًا بارزًا لحزب الله، لقمان سليم قُتل بالرصاص في 4 فبراير 2021. في **ندوة "أمّم" عن "جدل اللجوء والهجرة" في لبنان: الفلسطينيون والسوريون بين هاجسي**

32 https://beirut-today.com/2020/12/28/more-than-100-tents-set-on-fire-in-miniyeh-refugee-camp/#:~:text=Following%20a%20dispute%20that%20took,flasks%20in%20Nazi%20pogrom%20fashion

**الخطر والضحية**[33] أورد موقع جنوبية، تقارير عن رابطات معنية باللاجئين الفلسطينيين والسوريين النازحيين الذين اجتمعوا لمناقشة قضايا كثيرًا ما تثار حول كيفية تعطيل التركيبة السكانية للبلاد إذا تم توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. هذه مسألة حسّاسة بشكل خاص في بلد تشترك فيه 18 طائفة دينية معترف بها ومتنازعة في كثير من الأحيان والتي خاضت معارك صعبة ضد بعضها البعض في أوقات مختلفة. وفي وقت سابق من القرن الماضي، وردت تقارير بأن سكان لبنان كانوا منقسمين بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. لكن عدد المسلمين تجاوز عدد المسيحيين إلى حد بعيد، وإذا تم توطين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين أو كليهما بشكل دائم في البلد، فسيصبح المسيحيون أقلية صغيرة ويفقدون كل السلطة السياسية. إن رئيس لبنان مسيحي ماروني، ورئيس البرلمان (ثاني أعلى سلطة سياسية) مسلم شيعي ورئيس الوزراء (ثالث أعلى سلطة) مسلم سني.

نقل المقال عن مشاركين في الندوة الذين أشاروا إلى تسارع وتيرة الهجرة اللبنانية، معظمها بين المسيحيين، وأن الغالبية العظمى من اللبنانيين يرغبون في المغادرة، لكن كان تأمين التأشيرات وفرص العمل في الخارج والتمويل الكافي يمثل العقبات الرئيسية. وأشار لقمان سليم إلى إحجام الحكومة عن إثارة قضية اللاجئين خوفا من تفشي النزاع.

**8)** بحث موقع " Beirut Today"، دائما ضمن فريق الناشطين، في مسألة الجنس والاتجار بالبشر باستخدام النوادي الليلية كإغراء للعملاء من خلال تقرير بقلم هادي عفيف في 23 سبتمبر 2019 **"لا طلب لا عرض: إدخال مشتري الجنس في السرد"**[34] (ترجمة) في عرض مسرحي وثائقي يستعيد تذكر الهجمات على الملاهي الليلية في عام 2016 والتي أدت إلى تحرير 75 امرأة سورية، كان بعضهن هناك منذ أكثر من عامين.

ويبدو أن تجار الجنس في العملية كانوا يديرون الحلبة لأكثر من 10 أعوام وقت الهجمات. انتشرت الأخبار في وسائل الإعلام السائدة ثم اختفت عن الأنظار، ما دفع أستاذة جامعية للعمل على إنتاجها المسرحي مع منظمة "كفى" غير الحكومية من خلال لفت الانتباه إلى ما تفتقر إليه التغطية الإعلامية الأولية: مشتري الجنس.

استخدم الأداء المسرحي دراسة "كفى" 2014 بعنوان "استكشاف الطلب على الدعارة: ما يقوله المشترون الذكور عن دوافعهم، وممارساتهم، وتصورهم"[35] (ترجمة) كمخطط لإعادة صياغة قصة الرعب. بحثت الدراسة في عينة صغيرة مؤلفة من 55 رجلاً لاستكشاف المواقف التي ينظر بها مشترو الأفعال الجنسية إلى الدعارة.

**9)** وفي مكان آخر، قامت زهرة حنقير، وهي صحفية لبنانية ومحررة أفضل رواية نثرية مبيعًا وحائزة على جوائز "نساؤنا على أرض الواقع: مقالات بقلم نساء عربيات يغطين من العالم العربي"[36] (ترجمة)، ولين شيا، مصورة صحافية وناشطة لبنانية-كندية مقيمة في بيروت، بإعداد بحث متعمق لمنصة The Public Source في أعقاب انفجار ميناء بيروت الشهير في 4 أغسطس 2020، وآثاره على العاملات المهاجرات في المنازل. وكان كتاب **"النجاة في الكرنتنا: الطريق الطويل إلى الوطن"**[37] (ترجمة) والذي نشر في 16 سبتمبر 2020 وتم تحديثه في 22 سبتمبر 2020 تتويجًا لجهودهما. اضطرت المؤلفة والمحررون إلى مراجعة النص وتصحيحه عندما أشارت إحدى القراء إلى شهادة شفوية أدلت بها عقب وقوع الانفجار ومناقشة نظام الكفالة، قائلة إنها "لم تكن ممثلة تماما لتجربتها". تمكنت الضيفة التي أجريت معها المقابلة من العودة إلى منزلها في غانا بعد أكثر من شهر من وقوع الانفجار. كان

33 https://janoubia.com/2020/10/13/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84/4/

34 https://beirut-today.com/2019/09/23/no-demand-no-supply-bringing-sex-buyer-narrative/

35 https://kafa.org.lb/en/node/140

36 https://www.amazon.com/Our-Women-Ground-Essays-Reporting/dp/0143133411

37 https://thepublicsource.org/surviving-karantina-long-way-home

حنقير وشيا يوثقان تأثير الانفجار على السكان الذين يعيشون في حي الكرنتينا القريب في سلسلة من المقالات المحملة بالعناصر المرئية.

تستمد المنطقة ذات الدخل المنخفض والتي تشبه الأحياء الفقيرة شرق ميناء بيروت اسمها من كلمة "la quarantaine" الفرنسية (الحجر الصحي)، حيث كان المسافرون الذين يصلون عن طريق البحر في الماضي معزولين في مستشفى للتحقق من انتشار أي أمراض معدية قد يكونون أصيبوا بها والسيطرة عليها. على مر السنين، عاش الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، والأرمن، والأكراد، والعمال المهاجرين من مختلف الجنسيات واللبنانيين في منطقة الكرنتينا.

**10)** نشرت منصة "درج" الإخبارية مقالاً تعاطفياً بعنوان **"اللاجئون السوريون في لبنان ... فيروس كورونا وحلم العودة"**[38] (ترجمة) بقلم لجين حاج يوسف وفاطمة عثمان في 30 ديسمبر 2020 بالتعاون مع راديو روزانا، وهي منظمة إخبارية مستقلة تركز على سوريا، حول الوضع المحفوف بالمخاطر للاجئين السوريين العالقين في لبنان بعد تفشي فيروس كورونا الذي أصاب العديد منهم.

ألقى الكتّاب الضوء على اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بلدهم ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب إغلاق الحدود بين لبنان وسوريا بعد أن أصبحت الجائحة مشكلة صحية عامة، وكذلك بسبب الأزمة المالية في البلد المضيف ولأن اللاجئين الذكور كانوا يخشون التجنيد في الجيش للقتال في الصراع المستمر الذي يجتاح سوريا.

**11)** نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً مفيداً بعنوان **"مخاطر التمييز تضر بالسوريين، واللبنانيين على حد سواء"**[39] (ترجمة) في أبريل 2020 تقول فيه إن اللاجئين السوريين في لبنان المحرومين من لقاحات فيروس كورونا (كوفيد-19) لن يعرضهم للخطر فحسب، بل أيضا السكان اللبنانيين عموماً. واستشهدت بما لا يقل عن 21 بلدية لبنانية وضعت قيودًا تمييزية على اللاجئين السوريين كجزء من جهودها لمكافحة الجائحة .

*منذ أوائل مارس 2020، نفذت ثمان بلديات على الأقل، بحجة مخاوف تفشي جائحة كوفيد-19، حظر تجول يقيّد حركة اللاجئين السوريين في أوقات معينة. وأدخلت البلديات هذه الإجراءات قبل أن تطالب الحكومة بحظر التجول على مستوى البلاد، وتتجاوز القيود المفروضة على السوريين تلك التي فرضتها الحكومة على عامة السكان.*

*قالت نادية هاردمان، باحثة ومناصرة في قسم حقوق اللاجئين في منظمة هيومن رايتس ووتش: "لا يوجد دليل على أن حظر التجول الإضافي للاجئين السوريين سيساعد في الحد من انتشار فيروس كورونا" . "إن فيروس كورونا لا يميز، ويقتضي الحد من انتشار فيروس كوفيد في لبنان ضمان قدرة الجميع على الوصول إلى مراكز الاختبار والعلاج" .*

**12)** في ديسمبر من عام 2020، نشرت مؤسسة سمير قصير نتائج مشروع رصد وسائل الإعلام تحت عنوان **"خطاب الكراهية في الإعلام اللبناني"**[40]، والذي تعقب هذا الخطاب، بما في ذلك ضد المهاجرين واللاجئين. كان التقرير جزءًا من مشروع أكبر بعنوان "إعلام شامل، مجتمع متماسك"، يهدف إلى تتبع خطاب الكراهية ومكافحته مع ضمان زيادة تمثيل الفئات المهمشة في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية.

38 https://daraj.com/en/63389/

39 https://www.hrw.org/node/340118/printable/print

40 https://www.skeyesmedia.org/en/News/Reports/09-02-2021/9124

قام الباحثون بفحص فيسبوك، وتويتر، والتلفزيون الوطني. ركزت الدراسة على فيسبوك بشكل أساسي على خطاب الكراهية الموجّه إلى اللاجئين. وقالت إن المشاعر المناهضة للاجئين بلغت ذروتها في السنوات السابقة مع اشتعال الحرب في سوريا وعزت الخطاب الخبيث الذي استهدف اللاجئين السوريين والفلسطينيين إلى الأحزاب المحافظة ذات الأغلبية المسيحية.

## البلد السابع – الأردن

أربعة مشاركين.

عينات من التغطية الإعلامية الأردنية للهجرة:

**1)** نشرت منصة **حبر** الإخبارية بحثًا متعمقًا ممتازًا يغطي عمال اليومية المصريين والسوريين والعمال في المنازل السريلانكيين الذين يعملون لحسابهم الخاص من خلال تنظيف العديد من المنازل في الأردن والذين تعرضوا للتشتت بسبب الإغلاق وكانوا غير قادرين على إعالة أنفسهم. وكانوا يعيشون بالفعل على أجور ضئيلة لم يعد بوسعهم كسب أي أموال أو إرسال تحويلات منزلية إلى أسرهم. تناول مقال **"الهروب نحو دفتر الدّين في متجر البقالة: عمال اليومية المهاجرين في زمن الكورونا"**[41] (ترجمة) بقلم محمود الشرعان، المنشور في 9 أبريل 2020، الكيفية التي لم يتمكن بها المهاجرون أيضاً من العودة إلى ديارهم بسبب نقص المال. وعلى الرغم من تنازل بعض أصحاب العقارات عن إيجاراتهم، لجأ المهاجرون إلى التسول من محلات البقالة في الحي للسماح لهم بشراء الطعام مقابل الدين. تناول التقرير ضائقتهم المالية والضغوط النفسية التي كانوا يعانون منها بسبب البطالة، والملل والحجر الصحي. ولم يكن المهاجرون مؤهلون للحصول على مساعدة من مختلف الوزارات ومنظمات الخدمات الاجتماعية التي ساعدت بالأساس الأردنيين. يوضح التقرير بالتفصيل كيف استغل أصحاب العمل المهاجرين بدفع أجور متدنية لهم.

**2)** نشرت منظمة العمل الدولية موجزًا مفيدًا للسياسة في 18 ديسمبر 2020 بعنوان **"تأثير فيروس كورونا على المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية"**[42] (ترجمة) قالت فيه إن المهاجرين واللاجئين كانوا من بين الفئات الاجتماعية الأكثر تضررًا من تأثير أزمة فيروس كوفيد-19، وكانوا يعانون بشكل غير متناسب من عواقبه الاجتماعية والاقتصادية.

*إنهم في طليعة الجائحة، ويقدمون الخدمات الأساسية بما في ذلك خدمات الصحة، والنظافة والعمل المنزلي، والزراعة والإنتاج الغذائي، ويضمنون استمرارية سلاسل التوريد في جميع أنحاء المنطقة العربية. لقد أدت الجائحة إلى تفاقم ضعف اللاجئين وملتمسي اللجوء في البيئات الحضرية، والريفية والمخيمات، بينما أثر سلبًا على المساعدة الإنسانية.*

ودعت الدول إلى اتخاذ خطوات فورية لحماية وتمكين المهاجرين واللاجئين، وتمكينهم من التغلب على الآثار المباشرة والطويلة الأجل لجائحة فيروس كوفيد-19، لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب. وأضافت أن "الدول مدعوة أيضًا للاعتراف بمساهمة المهاجرين واللاجئين في مجتمعات واقتصاديات المنطقة وفي بلدانهم الأصلية، وحثها على مكافحة كراهية الأجانب والتمييز ضدهم".

41 https://bit.ly/3fCApKl

42 https://www.ilo.org/beirut/information-resources/factsheets/WCMS_764761/lang--en/index.htm

**3)** وفي منشور آخر مفيد بعنوان **"تعزيز تغطية إعلامية متوازنة عن العمال في الدول العربية"**[43] (ترجمة) درست منظمة العمل الدولية كيفية تغطية وسائل الإعلام باللغة العربية للعمال المهاجرين في الأردن والكويت بناءً على رصد الأبحاث في عام 2019. ووجدت: أن استخدام لهجة إيجابية في التغطية الإعلامية عن الهجرة كان نادرا؛ وتركّزت مقالات الرأي على تقديم صورة سلبية عن العمال المهاجرين حول العالم؛ ورددت محادثات وسائل التواصل الاجتماعي صدى وسائل الإعلام التقليدية؛ فالعمال المهاجرون لا صوت لهم؛ وكانت المصطلحات المناسبة شائعة الاستخدام؛ وسادت الصور النمطية الشائعة عن العمال المهاجرين.

علاوة على ذلك، فقد أدت الصور النمطية إلى إدامة الأفكار التالية: كان للعمال المهاجرين أثر سلبي على الاقتصاد؛ ويجب توجيه اللوم للعمال المهاجرن عن انعدام الأمن؛ والعمال المهاجرون مسؤولون عن انتشار الأمراض.

43 https://www.ilo.org/beirut/projects/fairway/WCMS_776372/lang--en/index.htm

# استنتاجات

**1.** لطالما كان الاستقطاب في تقارير وسائل الإعلام حاضرًا، لكن يبدو أن الفجوة بين الإيجابية والتعاطفية من جهة والسلبية والعدوانية من جهة أخرى آخذة في الاتساع.

**2.** وقد بلغ الإرهاق من الهجرة ذروته في السنوات العديدة الماضية، ما أدى إلى الإبلاغ المخصص والمتفاعل لوسائل الإعلام.

**3.** كما أن عدم وجود تنسيق بين المنظمات الدولية التي تعالج القضايا المتعلقة بالهجرة والشريكة لها والمنظمات غير الحكومية المحلية/الأجنبية يعيق أيضًا جهود وسائل الإعلام للتعامل مع مثل هذه الأمور.

**4.** يتزايد استخدام قضية الهجرة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية محلية. تفتقر وسائل الإعلام التقليدية التي تتأثر بالسياسات المحلية وتدعمها وسائل الإعلام البديلة إلى التقارير المفصلة عن سياق الهجرة وتعقيداتها، أو إلى التفكير في القضايا الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقا التي تؤثر على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

**5.** تزداد أهمية وتأثير وسائل الإعلام الاجتماعية و"الأخبار البديلة" في تشكيل الرأي العام.

**6.** إن عدم وجود لوائح تنظيمية أو رقابة على المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة وإتاحتها يضيف إلى مشكلة تعقيد تغطية وسائل الإعلام بالهجرة.

**7.** في العديد من الدول التي شملها الاستطلاع في هذه الدراسة، اكتشف الخبراء اتجاهًا متزايدًا لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة ضد المهاجرين، ونشر كراهية الأجانب وتصوير المهاجرين على أنهم تهديد محتمل، لا سيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المضيفة.

**8.** إن نشر وسائل التواصل الاجتماعي والمصادر الأخرى عبر الإنترنت للشائعات، والتكهنات والمعلومات المثيرة للقلق لا يساهم إلا في الخوف والجهل بين عامة الناس.

**9.** استحوذت جائحة كوفيد-19 على اهتمام وسائل الإعلام في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط وبقية أنحاء العالم، بينما تراجعت قضية الهجرة من قائمة الموضوعات الهامة التي يتعيّن تغطيتها، فأصبحت السبب الرئيسي لتراجع الاهتمام بمعالجة هذه القضية المعقدة.

**10.** لم تؤثر الجائحة على عدد القصص فحسب، بل أثرت إلى حد كبير على طبيعة ونبرة تلك القصص التي ظهرت.

**11.** استخدم انتشار فيروس كوفيد-19 كأداة لمكافحة المهاجرين في بعض الحالات في عدة بلدان.

**12.** لا توجد استراتيجية محلية أو عالمية بشأن كيفية معالجة هذه المهمة المعقدة. بدافع نقص (أو ندرة) المعلومات الرسمية والإحصائيات والوصول العام إلى البيانات، يبدو أن تغطية قضية الهجرة في أدنى مستوياتها وأضعفها.

**13.** هناك حاجة ملحة لاستراتيجيات ومبادرات جديدة، بما في ذلك أشكال جديدة من التمويل والدعم العام، لمساعدة وسائل الإعلام التقليدية والبديلة على توضيح عملية الهجرة ودورها في تاريخ البشرية ومساهمتها في التنمية الوطنية والإقليمية.

**المقر:**

مكتب التنسيق الإقليمي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط:

Development house, 4A / St Anne Street / Floriana, FRN 9010 / Malta
Tel:+356 277 92 610

Euromed Migration

@EUROMEDMigr

emm5team@icmpd.org
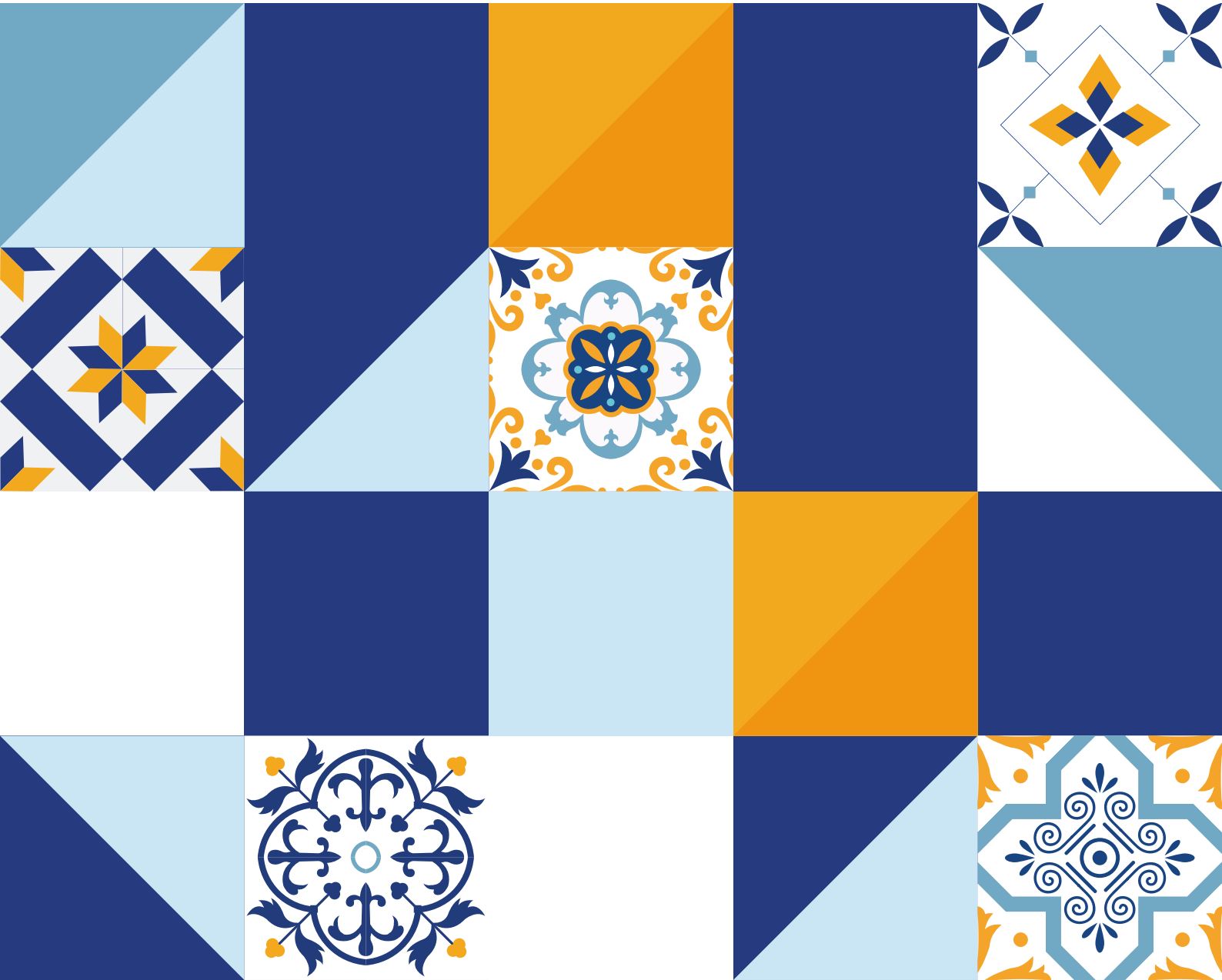
www.icmpd.org/emm5